مجلة الآداب، م٢٥ ، ع٣، ص ص٦٠٣- ٦٣٤ ، جامعة الملك سعود، الرياض (٢٠١٣م/١٤٣٤هـ)

(الجُمْلِيَّةُ) وما في حكمها في النحو العربي:
مناقشة وتحليل

محمد بن حسن العمري

أستاذ مشارك في النحو العربي، كلية العلوم الإنسانية، جامعة الملك خالد، أبها، المملكة العربية السعودية

(قدم للنشر في ١٤٣٣/١١/١٧هـ وقبل للنشر في ١٨/٣/ ١٤٣٤هـ)

الكلمات المُفتاحية: الجُملية ، المفردية ، النحو ، ابن عنقاء .

ملخص البحث: يتناول هذا البحث مصطلحا عزيزا من مصطلحات النحو العربي باعتباره قسما إضافيا من أقسام الجملة العربية ، وجاء الحديث عنه من خلال تمهيد تضمن عرضا موجزا عن الجملة وأقسامها، وشبه الجملة وأنواعها، ومصطلح الجملة، وتاريخ إطلاقه وأقسام الجملة .

وأفضى البحث إلى ثلاثة فصول فيها بسط الكلام عن (الجملة الجمليه) وما في حكمها وبيان المراد منها ، وبَيَّن صورها التي ترد عليها، مع ذكر أقوال النحاة في ذلك ، وضرب الأمثلة والشواهد من النصوص الفصيحة، وقاد الحديث عن الجُملية إلى ما سميناه (المفردية) وهو مصطلح يقابل الجملية ، فإذا كانت الصورة الجملية هي الجملة التي انسلخت عن الإسناد ، فإن المفردية هي المفرد الذي حل فيه الإسناد ، وأصبح في قوة الجملة .

وخَتَمَ البحثُ بذكر مجموعة من الثمار والنتائج التي خلص إليها البحث .

تمهيد:

الجُمْلَةُ لغةً: جماعة كل شيء، أو جماعة الشيء بكماله. وجمعها: " الجُمَلُ" وإنما سميت الجملة جملة لما حدث بين أفرادها من الاتحاد والتصاقب حتى أصبحت جزئياتها كأنها وحدة واحدة وذاب بعضها في بعض، ومنه قيل لإذابة الشحم: جَمْلٌ.

وبيع الجملة شراؤك جماعة كثيرة من الشيء، وبه تَحْمل البائع على الأقل من سعرها.

وحساب الجُمَّل: الحروف المقطعة على أبجد، يظهر أنها سميت بذلك لما آلت إليه من

تقارب بين الأعداد بين الأرقام والحروف.

وفي الاصطلاح: الجملة الكلمات يجمع بعضها إلى بعض على وجه مخصوص.

ويظهر لي أنها إنما سميت الجملة جملة لما يحدثه ضم المفردات من اعتلاق بينها

يجعلها كالأسرة الواحدة لما يترتب على الإسناد من معانٍ ووشائج.

هذا ما توصلت إليه - بعد بحثٍ قاصر، ونظرٍ فاتر- من اجتهاد حمل عليه غياب أقلام الأسلاف - رحمهم الله تعالى - عن تعريف مباشر للجملة العربية، إلا ما نظرت عند الرماني فإنه عرفها بقوله: " الجملة هي المبنية من موضوع ومحمول للفائدة "(الرماني، ١٩٨٤: ٦٨/١).

وعند المحدثين تنوعت تعريفات الجملة، وتأسست الدراسات اللسانية على مفهومها، وكان من كثير منهم تعقب دقيق للجملة في محاولة للوقوف على تعريف لمصطلح (الجملة)، ولكن دون جدوى، غير أنه استقر لديهم بعد دراسة وبحث في مقاصد المتقدمين بـ (الكلام) أن " الجملة: هي موضوع الدرس النحوي، وهي أقل قدر من الكلام يفيد السامع معنى مستقلاً بنفسه سواء تركب هذا القدر من كلمة واحدة أو أكثر" (أنيس، ١٩٦٦:٢٦٠).

وحاول بعض الباحثين الاستقراء لمصطلح الجملة، فأثبت أنه: " لا يوجد أي أثر لكلمة (جملة) في كتاب سيبويه وكذلك العبارة (جملة مفيدة) لا أثر لها في الكتاب، ولم نعثر على كلمة "جملة" بعد سيبويه إلا في كتاب المقتضب للمبرد، ونرجح أن شيخه المازني هو الذي وضع المصطلح فإنه هو أول نحوي يستعمل كلمة "فائدة" بمعنى العلم المستفاد من الكلام، وهذا المفهوم يعبر عنه سيبويه بكلمة "علم"....) (أشبير، ١٤٠١: ص ١٣).

وإغفال مصطلح الجملة في المصدر النحوي الأول للغتنا العربية، لا يعني إهماله لمسألة الإسناد كما زعم بعض المستشرقين، فقد عقد سيبويه لهما بابا، يقول فيه: "باب المسند والمسند إليه، وهما ما لا يغنى أحدهما عن الآخر ولا يجد المتكلم منهما بدًّا، فمن ذلك الاسم المبتدأ والمبنى عليه، وهو قولك (عبد الله أخوك) و(هذا أخوك)، ومثل ذلك (يذهب عبد الله) فلابد للفعل من الاسم، كما لم يكن للاسم الأول بدّ من الآخر في الابتداء" (سيبويه، ١٣١٦: ١٤/١).

ومما تحسن الإشارة إليه هنا حكم الجملة نفسها من حيث التعريف والتنكير، قال في النحو الوافي: (يجري

على الألسنة كثيرًا أنها نكرة. ولكنها تؤول بالنكرة، قال الرضيّ: لأن التعريف والتنكير من خواص الأسماء.

والجملة من حيث هي جملة ليست اسمًا، وإن كانت تؤول به، فنحو: جاء رجل قام أبوه، أو أبوه قائم... في تأويل: جاء رجل قائم أبوه: ونحو: جاء رجل أبوه محمد، في تأويل: كائن ذات أبيه ذات محمد.

ويقول شارح المفصل ما ملخصه: " إن وقوع الجملة نعتًا للنكرة دليل على أن الجملة نفسها نكرة، إذ لا يصح أن توصف النكرة بالمعرفة (١)..." اهـ.

وسواء أكانت نكرة أم مؤولة بالنكرة وفي حكمها، فالخلاف شكلي لا أثر له. والمهم المتفق عليه أنها لا تكون نعتًا إلا للنكرة). (حسن، ، ط١٥: ٤٨٠/٣).

والراجح عندي أنها ليست معرفة ولا نكرة، وإنما يمكن أن نقول إن فيها رائحة التنكير، فهي إليه أقرب، لذا أنزلوها من حيث الإعراب منازلها المعروفة، يقول النحاة: الجُمَلُ بعد النكرات صفات وبعد المعارف أحوال، وإلى هذا وزيادة أشار بعض النظام فيما أنشدنيه شيخنا جميل معمر المليكي، بمنزله في ذي جبلة من بلاد اليمن، لغيره قال:

إن الظروف والحروف والجمـــل
كذلك الأفعال فاحفظها تجل
تكــــــون بعد المبتدا أخبـــــــــــارا
لا شك في ذاك ولا اعتذارا
وإن أتت بعد المعارفْ قالـــــــــــوا
فإنـــــها من بعدها أحــــــوال
وإن أتت من بعد كل نكـــــــرة
فصفةٌ قاعدة مشتهرة

أقسامها:

النحويون منذ عهد سيبويه لم يخرجوا في تقسيمهم للجمل عن التقسيم الثنائى: الجملة الاسمية والجملة الفعلية، ولم يستخدموا مصطلحي الجملة الاسمية والجملة الفعلية، وإنما يقولون: مبتدأ وخبر، وفعل وفاعل، إلى زمن عبد القاهر الجرجاني، وجاء الزمخشري فقسم الجملة أربعة أقسام: اسمية وفعلية وشرطية وظرفية، وقسم الخبر إلى نوعين مفرد وجملة.

وقسم العنقاوي(١) الجملة خمسة أقسام، قال:

" الجملة الفعلية (٢) والجملة الاسمية، والجملة الظرفية كـ « زيد هل في الدار أبوه » إن أعربت «أبوه» فاعلاً بالظرف نفسه كما هو الراجح.

والجملة الحرفية: كـ«زيد لو أنه قائم» إذ المصدر مبتدأ بلا خبر في الأصح؛ لتمام المعنى به مع «لو» التمنّي، و«زيد ألا طالب علم عنده» إذا الظرف نعت «طالب» على الصحيح أن «ألا» للتمني لا خبر لها، وكـ « زيد أَمَا أَنَّه قائم » عند ابن خروف، بفتح «أن» فـ«أما» حرف بمعنى: حَقًّا أو أَحَقًّا.

---

(١) لكون الجمل نكرات، فإذا أرادوا أن يصفوا المعرفة بالجملة كما وصفوا بها النكرة، أصلحوا اللفظ بإدخال (الذي، أو التي) لتباشر بلفظ حرف التعريف المعرفة، فقالوا مررت بزيد الذي قام أخوه، . انظرالخصائص: (ابن جني، لات : ٣٢١/١).

(٢) وجعل منها الشرطية تبعا للمغني (ابن هشام، ١٩٧٩: ٤٢٢/٢).

وقيل: مصدرٌ كذلك لمحذوف، و«أن» فاعله، أي يحق أو أَيَحِق حقًّا قيامه.

أو استفتاح و« أنَّ » مبتدأ حذف خبره، أي أما قيامه معلوم، أو ظرف معتمد على الاستفهام، أي: أفي حق قيامه ؟ وهو الأصح.

والجملة الجملية:... " انظر تمام النص في مطلع الفصل الثاني.

إن الصورة الجملية في الدرس النحوي أشبه ما تكون - في بعض أحوالها - بالكناية عند البلاغيين، فمتى قلنا بالجملية في كلام ما، تبين أن الأمر ليس على ظاهره، وأن الجملة النحوية أصبحت معلولة ، أو ميتة خلت من الإسناد، كما ستراه في الفصل الأول من هذا البحث، وينبغي لك أن تبحث عن وجه الصواب لإعراب ينعقد عليه المعنى، ويتوافق مع مذاهب النحاة، وفي الكناية يبحث أهل البيان عن معنى غير المعنى الظاهر مستندا فيه إلى برهان صادق، فكلما دار المعنى دار معه الإعراب، لأن الإعراب تبع للمعنى.

والصور الجملية مبنية على الحس النحوي المؤيد بالمعاني المتفاضلة، وعند القول بها في جانب النصوص الشرعية فلابد لها من دليل أو برهان؛ لأن في ذلك تعطيلا لظواهر النصوص، وهذا ما نبه العلماء إلى خطورته، وأن بعض الفرق ضلت بتركها الظاهر ومالت إلى القول بالهوى ولي أعناق النصوص بغير علم ولا هدى من الله - عز وجل - ولا سلطان أو برهان، فإخراج النصوص عن ظاهرها له حدوده وضوابطه، ففي الفصل في الملل والأهواء: " إن كلام الله تعالى واجب أن يحمل على ظاهره ولا يحال عن ظاهره البتة، إلا أن يأتي نص أو إجماع أو ضرورة حس على أن شيئا منه ليس على ظاهره، وأنه قد نقل عن ظاهره إلى معنى آخر، فالانقياد واجب علينا لما أوجبه ذلك النص والإجماع أو الضرورة، لأن كلام الله تعالى وإخباره وأوامره لا تختلف، والإجماع لا يأتي إلا بحق والله تعالى لا يقول إلا الحق، وكل ما أبطله برهان ضروري فليس بحق ". (ابن حزم، لات: ١/١٤٠).

ثم أكد أيضا ذلك أيضا في موضع آخر بقوله: " فقد قلنا أنه عليه السلام لا يقول إلا الحق، وأن كلامه كله على ظاهره إلا أن يأتي نصٌ بأن هذا النَّصَّ ليس على ظاهره، فنسمع ونطيع، أو يقوم ذلك برهان من ضرورة حس أو أَوَّلَ عَقْلٌ(٣) ". (ابن حزم، لات: ٥/١٠).

وعليه متى أمكن حمل الكلام على الظاهر، لا يعدل إلى سواه البتة ، يقول في علل النحو: " وإذا ساغ حمل الكلام على ظاهره، كان أولى من عدوله إلى خلاف ظاهره من غير ضرورة تدعو إلى ذلك " (الوراق، ١٤٢٠ : ١/٤٢٥).

وإذا وجد الدليل على مخالفة ظاهر النصوص، وجب العدول عن الظاهر، ورد في التمهيد: " فهذه الأصول كلها تشهد على أن الذنوب لا يكفر بها أحد، وهذا يبين لك أن قوله صلى الله عليه وسلم: "من قال لأخيه يا كافر فقد باء بها أحدهما" أنه ليس على ظاهره وأن المعنى فيه النهي عن أن يقول أحد لأخيه كافر أو يا كافر ". (ابن عبد البر، مؤسسة قرطبة: ١٧/٢١).

---

(٣) والجملة الأخيرة قلقة ولعلها: " أو يقوم ذلك ببرهان من ضرورة حس، أو أَوَّلَ عقلٌ " أو: " أو يقوم على ذلك برهان من ضرورة حس، أو بديهة عقلٍ ".

شبه الجمل وأنواعها:

تتفق المصادر النحوية القديمة – فيما علمت – على أن شبه الجملة يتوقف عند الظروف والحروف، وقد عقد في المغني(ابن هشام، ١٩٧٩ : ٣٦/٢) بابا تحدث فيه عن أحكام ما يشبه الجملة، ولم يخرج عما عليه القدامى، فجميع الباب يدور حول الظرف والجار والمجرور، ولكنه في مواضع أخرى من كتبه زاد عليهما الصفة الصريحة التي تقع صلة لـ (أل)، وإنما سميت شبه الجملة بذلك لأنها لا تفيد فائدة كاملة.

قال في النحو الوافي: " إن الصفة الصريحة مع مرفوعها لا تسمى شبيهة بالجملة إلا حين تقع صلة "أل" وبالرغم من أنها تسمى شبيهة بالجملة- هنا فقط - فإنها في قوة الجملة معنى، أي: من جهة المعنى " وهذا الرأي هو الذي رجحه الصبان" كما تكون في قوة الجملة حين تقع خبرا، ويعدها بعض النحاة جملة حين تكون خبرا " (حسن، ط١ : ٣٨٤/١٥).

وبعض المعاصرين توسعوا في إطلاق هذا المصطلح على الصيغ التي حذف منها بعض عناصرها، مثل الجمل الاسمية التي حذف منها المبتدأ أو الخبر، وكذلك الجمل الفعلية التي حذف منها الفعل والفاعل وبقي المفعول، وعلى المنادى بحرف النداء، فالنداء عندهم يمثل جملة مستقلة تحتوي على عنصريها الأساسين على أن حرف النداء يمثل المسند، والمنادى هو المسند إليه. انظر: (شوقي ضيف، لات: ٢٨/١ وما بعدها).

وهذا النهج فيه خلط بين شبه الجملة والجمل المقتطعة، وهو ما فصل فيه المستشرق الألماني براجشتراسر حين دعا إلى التفريق بين الجمل الناقصة بحذف شيء من عناصرها وبين شبه الجملة.(السابق ٣٠/١).

وعلى كل حال إذا أطلق مصطلح " شبه الجملة " فالمراد به عند القدامى الظرف والجار والمجرور، وقد يطلق عليهما معا اسم " الظرف " جاء في الكليات: " وإطلاق الظرف على الجار والمجرور شائع، حتى إذا ذكر الظرف وأطلق، فهو شامل للثلاثة بلا كلفة " (الكفوي، ١٤١٩ : ١٩٩/١).

وما زاد على ذلك مما ذكره ابن هشام وغيره من الباحثين، يدعوا إلى فتح الباب والتوسع في شبه الجملة، والذهاب بها إلى أبعد مما شرع الرضي بقوله: " وشبه الجملة: إما اسم الفاعل مع مرفوعه، نحو: زيد متفقئ شحما، والبيت مشتعل نارا، أو اسم المفعول معه، نحو: الأرض مفجرة عينا، أو أفعل التفضيل معه، نحو: (أنا أكثر منك مالا) (الكهف ٣٤)، و: (خير مستقرا) (الفرقان ٢٤)، أو الصفة المشبهة معه، نحو: زيد طيب أبا، أو المصدر نحو: أعجبني طيبه أبا، وكذا كل ما فيه معنى الفعل نحو: حسبك بزيد رجلا، و ويلم زيد رجلا، ويا لزيد فارسا ". (الرضي، لات: ٦٤/٢).

(الجملية) وما في حكمها:

عندما كنت أحقق كتاب (غرر الدرر الوسيطية) للإمام محمد الخالص ابن عنقاء ، رأيته تعرض إلى تقسيم الجُملة، فذكر من أقسامها قسماً غريباً سماه الجملة الجُمْلية، واكتفى بمثال عليها، ولم يشرح المقصود منها، ولم يكن طرق سمعي هذا الاسم من قبل ، وفتشت في

مصنفات أهل العلم بغية النظر إلى سلف له في ذكر هذا القسم فلم أجد.

ومرت السنوات والأيام ، وما زال هذا الاسم " الجُمْلية " يشغل بالي، ويشدني إليه غموضه وحب الإطلاع وسبر غوره، وكشف المزيد عنه ، وبفعل هذه المؤثرات عزمت على تتبع هذا الموضوع ، فظفرت – بحمد الله تعالى– بأول من أطلق هذا المصطلح (الجُملية) وهو الإمام الرضي - فيما أعلم - وذلك في شرح الكافية ، وقد جاء حديثه عن ذلك عرضا ليس في معرض تقسيم الجملة ، كما هو الحال عند العنقاوي ، وكان في ظفري بهذا الموضع عند الرضي تجلية للمراد من إطلاق هذا المصطلح وبيان المقصود منه ، تعال إليه وهو يتحدث عن الجملية، ويقررها بالأمثلة، فيقول: " ولهذا نظائر، نحو قوله تعالى: (سواء عليهم أأنذرتهم أم لم تنذرهم) وظننت زيدا قائما، على ما مر في باب ظننت {وكان زيد منطلقا} ونحو: (يوم يجمع الله الرسل).

فإن الجمل في هذه الصور، منسلخة عن معنى الجملية، بدليل كون مضمون الأولى مبتدأ، على ما قيل، وكون مضمون الثانية مفعولا، ومضمون الثالثة فاعلا، ومضمون الرابعة مضافا إليه، ومبنى كلامهم أن الجمل إذا كانت بمعنى المفرد، فإن كانت علما فهي محكية مطلقا، وإن لم تكن، فإن كانت فعلية تركت على حالها، كما مر في باب علمت.... " (الرضي، لات: ٢٤٢/٤).

ومن الجملية قوله تعالى: (وَقَالَ إِنَّنِى مِنَ الْمُسْلِمِينَ) قال في الكشاف: " ليس الغرض أنه تكلم بهذا الكلام، ولكن جعل دين الإسلام مذهبه ومعتقده، كما تقول: هذا قول أبي حنيفة، تريد مذهبه ".(الزمخشري، لات: ٢٠٥/٤).

وكذلك مثله قوله تعالى حكاية عن يوسف (قال أنتم شر مكانا) فالإسناد فيها غير متحقق لأنها إسرار يوسف - عليه السلام - في نفسه، ومثلها خواطر النفس التي لم يتبعها قول أو فعل فهي - وربي تعالى أعلم - مما لم يحكم عليه بحضور الإسناد فيه، فليتأمل.

فالعلاقة مابين مفردات الجملة على وجه الإسناد تبعث فيها روح المعنى الذي على أساسه سميت جملة، فإذا افتقدت الجملة تلك الروح – الإسناد - سميت جملية، يعنى أنها انحطت عن مرتبة الجملة، وأصبحت العلاقة بينهما علاقة هيئة ومجرد شكل وصورة، فانتسبت إلي الجملة لأجل الهيئة فقط، فالرضي بين لنا أن الجملية هي تلك الجملة التي فُرِّغَت من إسنادها المعنوي، وانسلخت عنه، وأصبحت في حيز المفرد وتعامل معاملة المفردات.

والجملية هي تلك التي مسها الفارسي مسا خفيفا عندما جعل (كان) مفرغة من فاعلها في قولهم: (ما كانَ أحسنَ زيداً) قال ابن عصفور في شرح الجمل: " الذاهبون إلى أنها زائدة، اختلفوا فيها، فمنهم من جعل لها فاعلاً وهو مضمر المصدر، وهو السيرافي. ومنهم من ذهب إلى أنه مفرغ، ليس له فاعل، وهو أبو علي الفارسي.

واستدل السيرافي على صحة مذهبه بأن الفعل لا بد له من فاعل، وتكون على مذهبه تامة.

واستدل الفارسي على صحة مذهبه بأنَّ زيادة المفرد أولى من زيادة الجملة، وإذا كانت مفرغة كانت من قبيل المفردات ". (ابن عصفور، ١٩٨٠م: ٥٢/٢).

ثم عاود الحديث عنها ابن عصفور مرة أخرى، في موضع آخر، مؤكدا مبدأ الجملية عند الفارسي، وإن لم يذكرها صراحة، قال: " وفي (كان) هذه خلاف بين السيرافي والفارسي. فمذهب السيرافي أنَّ فاعلها مضمر فيها، وهو ضمير المصدر الدال عليه الفعل الذي هو كان، كأنَّك قلت: كان هو، أي كان الكون، ويعني بالكون كون الجملة التي تزاد فيها.

ومذهب الفارسي في أنّها لا فاعل لها، كما في البغداديات.(الفارسي، ١٩٨٣: ١٦٧، ٢٩٩)، وحجته أنَّ الفعل إذا استعمل استعمال ما لا يحتاج إلى فاعل استغنى عن الفاعل، دليل ذلك أنَّ قلّما فِعلٌ، لكن لما استعملته العرب للنفي فقالت: قلّما يقومُ زيدٌ. في معنى: ما يقومُ زيدٌ، لم تحتج إلى فاعل، فكذلك (كان) لّما زيدت للدلالة على الزمان الماضي صارت بمنزلة أمس، فكما أنَّ أمس لا يحتاج إلى فاعل فكذلك ما استعمل استعماله " بن عصفور، ١٩٨٠م: ٢٥٠/١).

فالفعل (كان) عندما فرغها الفارسي من فاعلها، يقتضي سلخها عن الإسناد، وحَمَلَه على هذا القول أن زيادة المفردات أخف وأولى من زيادة الجمل.

وابن مالك كذلك قد ألمح إلى الجملية دون التصريح الرضوي والعنقاوي، جاء عند الأسيوطي في الهمع: " الفعل إذا استعمل استعمال ما لا يحتاج إلى فاعل، استغني عنه، بدليل أن(قلما) فعل، ولما استعملته العرب للنفي لم يحتج إليه، إجراء له مجرى حرف النفي، واختاره ابن مالك، ووجهه بأنها تشبه الحرف الزائد، فلا يبالى بخلوها من الإسناد ".(السيوطي، ١٩٧٩: ٤٣٩/١).

وقد سبق الفراء إلى القول بمجيء الفعل دون فاعل ولا مفعول، عند كلامه على (حاشا) والعجيب ان الإمام الرضي في كافيته عندما تعرض لرأي الفراء، قال: " وزعم الفراء أنه فعل لا فاعل له، والجر بعده بتقدير لام متعلقة به محذوفة لكثرة الاستعمال وهو بعيد، لارتكاب محذورين: إثبات فعل بلا فاعل وهو غير موجود، وجر بحرف جر مقدر وهو نادر" (الرضي، لات: ١٢٣/٢).

وتراه استبعد صحة رأي الفراء، لأنه يجر إلى محذورين، سها هو عن أولهما، لأنه قد قرره في شرح الكافية عند الكلام على الجملية، والحديث على (نعم)، كما سيأتي في ص ٣٧ وما بعدها.

ومبدأ الصورة الجملية هذا، هو أيضا ما استظهره الإمام المرادي، وأوحت به إليه نفسه حين قال في توضيح المقاصد: (كنطقي الله حسبي وكفى، فنطقي: مبتدأ، والله حسبي، جملة أخبر بها عنه، ولا رابط فيها؛ لأنها هي نفس المبتدأ في المعنى. ومن ذلك قولهم: " هِجِّيرى أبي بكر: لا إله إلا الله "(٤).

وأقول: الذي يظهر - والله أعلم - في هذا ونحوه أنه ليس من الإخبار بالجملة، وإنما هو من الإخبار بالمفرد؛ لأن الجملة في نحو ذلك، إنما قصد لفظها كما

---

(٤) هِجِّيرى الرجل: كلامه ودأبه، وشأنه. من الهُجر وهو الهذيان. انظر :(الأزهري، - ٢٠٠١م: هجر).

قصد حين أخبر "عنها" في نحو: "لا حول ولا قوة إلا بالله كنز من كنوز الجنة" فليتأمل"). (المرادي، ٢٠٠٨: ١ /٤٧٧).

نعم ما يعنيه بقوله: " الذي يظهر - والله أعلم - في هذا ونحوه أنه ليس من الإخبار بالجملة، وإنما هو من الإخبار بالمفرد " هو الذي وسمه غيره بالجملية وان لم يصرح به هنا، وهو ما قال عنه الرضي: " فلو كان الخبر باقيا على جمليته، لوجب أن يكون فيها عائد إليه " و سيأتي النص بتمامه فيما بعد.

إذا رأينا أن الجملة قد تفرغ من إسنادها المعنوي بالكلية، فتصبح مفردة في هيئات الجمل كما مضى، وقد يكون انسلاخها جزئيا بأن يسلب منها بعض مدلولها، وهذا النوع غير مراد أو متعقب بحثه، ومثاله ما نص عليه في روح المعاني إذ يقول: " قال الطيبي (حسين بن محمد ت:٧٤٣) وفي المقتبس قال الجَنْزي (عمر بن عثمان ت:٥٥٠): فاوضت جار الله في قوله تعالى: (والنجم إذا هوى) (النجم ١) فقال: العامل فيه ما تعلق به الواو، فقلت: كيف يعمل فعل الحال في المستقبل ! وهذا لأن معناه أقسم الآن، لا أقسم بعد هذا، فرجع، وقال: العامل فيه مصدر محذوف والتقدير: وهوى النجم إذا هوى، فعرضته على زين المشايخ (محمد بن أبي القاسم ت:٥٦٢) فلم يستحسن قوله الثاني.

والوجه تعلقه بأقسم، وهو قد انسلخ عنه معنى الاستقبال وصار للوقت المجرد، ونحوه: آتيك إذا احمر البسر، أي وقت احمراره. انتهى كلام الطيبي.

وقال عبد القاهر: إخبار الله تعالى بالمتوقع، يقام مقام الإخبار بالواقع، إذ لا خلف فيه، فيجري المستقبل مجرى المحقق الماضي.

وقيل: إنه متعلق بعامل هو حال من (النجم) وأورد عليه أن الزمان لا يكون خبرا ولا حالا عن جثة كما هنا، وأن " إذا " للمستقبل، فكيف يكون حالا إلا أن تكون حالا مقدرة، أو تجرد " إذا" لمطلق الوقت كما يقال بصحية الحالية إذا أفادت معنى معتدا به، فمجيء الزمان خبرا أو حالا عن جثة ليس ممنوعا على الإطلاق كما ذكره النحاة، أو النجم لتغيره طلوعا وغروبا أشبه الحدث، والإنصاف أن جعله حالا كتعلقه بمصدر محذوف ليس بالوجه على ما قيل ما سمعت من تعلقه بـ (أقسم) منسلخا عنه معنى الاستقبال وهو الذي اختاره في المغني[١] ١٣٠/١، وتخصيص القسم بوقت الهوي ظاهر على الأخير ". (الألوسي، ١٩٩٧ : ٤٧/٢٧) بتصرف.

وبعد إدامة النظر في كتب التراث، ومعاودة البحث والتأمل، ظهر لي أشياء جميلة جدا حول مصطلح الجملية، وأنها أشبه ما تكون بنظرية أو فتح جديد في هذا العلم، وأنها أوسع مما أشرت إليه في كتبهم، وتحتاج إلى شيء من البسط ، ففرغت إلى ذلك، وألحقت بها المفردية ، وحاولت تجليتها - مستعينا بالله تعالى- ثم بمآلات المعاني في الكلام الفصيح.

فالجملية: نسبة إلى الجملة، ويقال فيها أيضا: جُمْلي، وإنما أصبحت تنتسب مجرد انتساب إلى الجملة، لأنها افتقدت علاقة الإسناد التي هي الأساس الذي تبنى عليه الجمل، فمتى عريت الجملة عن المعنى الإسنادي عامة، فهي لفظ مجرد، أو في قوة الاسم المفرد، أوفي قوة

معنى جملة أخرى ذات إسناد لا يؤديه في العادة اللفظ القائم، ذاك المعنى الآخر استلزمه الحال والمقام، أو الكناية، أو زيادة حرف أو نقصانه، فهي عندئذ الجملية.

وإذا كان عامل الانسلاخ عن المعنى هو الحامل على هذه التسمية، فقد طردته أيضا في بعض المفردات مجازا، كما هو الحال في الجمل، ولذلك شواهده - كما ستراه في أثناء البحث — مما تراهم يفخِّمون به أمر اللفظِ، ويجعلونَ المعنى يُنبل به، ويشرُفُ كما قال الجرجاني.

الصورة الجملية

مما يستحسن ذكره قبل أن نزلف إلى صور الجملية أن الجملة ابتداء لا تحل محل المفردات، وهو الأصل فيها ، في المغني: " الجمل التي لا محل لها من الإعراب، وهي سبع، وبدأنا بها لأنها لم تحل محل المفرد، وذلك هو الأصل في الجمل ". (ابن هشام، ١٩٧٩ : ٢/٥٠٠). وقد تحل محلها أحيانا ، فإن حلت، وجب لها محل من الإعراب ، وحلولها يكون على وجهين: حلول هي معه في قوة الاسم المفرد ، وحلول ليست معه في قوة المفرد.

فعلم من ذلك أن مجرد حلولها لا يعطيها الحق لأن تكون في التأويل بالمفرد، هكذا قرره النحاة، يقول الإمام الرضي في شرح كافية ابن الحاجب: " واعلم أن صيرورة الجملة ذات محل من الإعراب بعد أن لم تكن، لا يدل على كونها بتقدير المفرد، بل يكفي في صيرورتها ذات محل وقوعها موقع المفرد ". (الرضي، لات: ١/٢٤٦).

وقال في موضع آخر: " وأما الجمل التي هي خبر المبتدأ أو ما أصله المبتدأ، كخبر كان، وثاني مفعولي ظننت، والحال، والصفة، فليست بتقدير المفرد، ولا دليل في كونها ذات محل من الإعراب على كونها بتقدير المفرد " (السابق، ٤/٢٤٢).

وذلك كقولك: " محمد أبوه قائم " فالإخبار بالجملة لا يلزم منه تقديرها بالمفرد، ولا يمنحك المعنى ذلك، وإنما كانت الجملة هنا ذات محل، لأنها وقعت في موقع المفرد، إذ يمكنك الاستعاضة عن (أبوه قائم) بمفردٍ ما، نحو: مسافر أو صائم، بصرف النظر عن تحول المعنى.

وهذا المسار في التوجيه المذكور يبين لنا أن الجملية تتأتى من خلال الوضع الجملي بوجهيه، عندما تكون حالة في موضع المفرد ، وعندما لا تكون ، وأن الوجه الأول لا تكون فيه جملية إلا إذا جاءت في قوة الاسم المفرد، وليس الأمر في هذا أيضا على إطلاقه ،إذ ليست كل جملة في قوة المفرد، كما يستبين لك المزيد في موضعه إن شاء الله تعالى.

ومن هذا المنطلق نحاول رسم تقسيم **الصور** الجملية، على هذا الأساس الذي أوضحته وحررته، ومن هنا تتبعت النصوص الفصيحة، فخرجت بعدد من الأمثلة على **الصور** الجملية أسوقها فيما يأتي:

١- جملية في قوة الاسم المفرد:

يقول المحض اليمني في غرر الدرر: " والسابع: الجملة الجملية، أي التي مبتدأها جملة، نحو: (سواء عليهم أأنذرتهم أم لم تنذرهم) (البقرة ٦) فجملتا الاستفهام مبتدأ خبره «سواء» أي إنذارك وعدمه سواء، والجملة خبر «الذين» وهو الأصح، ونحو: «خيرُ

الإسلام تُطعِم الطعام وتَقْرَأُ السلام على من عرفت ومن لم تعرف» (البخاري، ١٩٨٧: ١/ ٩، ١٢، ١٢٨/٧) وفيهما ما مرَّ) ". (ابن عنقاء، ٢٠١١: ١/ ٤٥٩).

أراد (سواء) في الآية، و(خير) في الحديث أي أن في إعرابهما ما تقدم من أقوال في إعراب (سواء) من قوله: (زيد سواء عليه أقعد أم قام " ؟ أي قيامه وقعوده سواء.

وقيل: «سواء» خبر، والجملتان فاعله(٥)، وقيل: مبتدأ وهما خبره.

وقيل: لا خبر له، وهما مفعولاه). (ابن عنقاء، ٢٠١١: ١/ ٤٥٨).

ووجه الجملية أن (أأنذرتهم أم لم تنذرهم) و (تطعم الطعام وتَقْرَأُ السلام) جمل سلبت معنى الإسناد، فلم يقصد ذلك منها، وأما من حيث الإعراب، فإن العامل في المفرد لا يعمل في لفظ الجملة، نص على ذلك في الخزانة(البغدادي، لات: ٣٩٢/٣)، وإنما هي في تقدير المفرد، ومضمونها المبتدأ، وما نص عليه البغدادي في خزانته ليس على إطلاقه، إذ يقيده كلام الرضي الآتي، أن بعض الجمل وهي الاسمية يعرب ما قَبلَ الإعراب منها، وهو الجزء الأول، إعراب المفرد الذي قامت مقامه، كما تقدم، أو يعرب الجزآن وفقا للتفصيل الذي سيذكره قريبا.

فكل ما نُزِّل فيه الفعل منزلة المصدر_ نظرا للمعنى _ فهو من الجملية التي هي في قوة المفرد، والفعل المنزل منزلة المصادر لا يلزم فيه أن يكون مسبوقا بحرف مصدري ليسبك معه، وإنما يكون به وبدونه كما هو واضح من الأمثلة السابقة.

ومن هذا الضرب الذي في حكم المفرد تلك الصور الجُمْلِية التي أشار إليها الرضي في شرح الكافية لابن الحاجب بقوله: " ومبنى كلامهم أن الجمل إذا كانت بمعنى المفرد، فإن كانت علما فهي محكية مطلقا، وإن لم تكن، فإن كانت فعلية تركت على حالها، كما مر في باب علمت، قال تعالى: (ثم بدا لهم من بعد ما رأوا الآيات ليسجننه)، أي: بدا لهم سجنهم إياه.

وإن كانت اسمية، أعرب الجزآن بما استحقه مضمونهما، فنُصِبَ الجزآن(٦) إن كان مفعولا، نحو: علمت زيدا قائما، وأعرب الجزء الأول بإعراب الفاعل، والجزء الثاني بإعراب المفعول إن كان المضمون فاعلا كما في باب كان، إذ لم يجز رفعهما كما جاز نصب المذكورتين بعد علمت، إذ لا يرفع فعل واحد اسمين بلا إتباع، ولم يجز، أيضا حكايتهما، إذ الفعل لا بد له من مرفوع به.

وحُكِيَ الجزآن، إن كان المضمون مضافا إليه، إذ لم يمكن جر اسم واحد إلا اسما واحدا من دون إتباع، ولو اقتصر على جر أولهما لم يكن لثانيهما إعراب مناسب، كما كان نصب الثاني مناسبا للرفع تشبيها بالمفعول ". (الرضي، لات: ٤/ ٢٤٢).

ومن الصور الجملية هذه أيضا تلك الجمل المعلقة بعد عامل يطلب معمولا واحدا ؛ لأن المقصود منها حينئذ معناها دون لفظها، وذلك لتعلق معنى الفعل المعلق بمضمونها، قال الرضي على الكافية: " التعليق، مأخوذ

---

(٥) المراد جملتا الاستفهام «أقعد أم قام».

(٦) تفصيل لقوله: (أعرب الجزآن).

من قولهم: امرأة معلقة، أي مفقودة الزوج، تكون كالشيء المعلق، لا مع الزوج لفقدانه، ولا بلا زوج، لتجويزها وجوده فلا تقدر على التزوج، (٧) فالعامل المعلق ممنوع من العمل لفظا، عامل معنى وتقديرا، لأن معنى: علمت لزيد قائم، علمت قيام زيد، كما كان كذا عند انتصاب الجزأين، فمن ثم جاز عطف الجزأين المنصوبين، على الجملة المعلق عنها، نحو: علمت لزيد قائم، وبكرا قاعدا، قوله: (بحرف الاستفهام)، المعلق قد يكون حرف الاستفهام، وهو الهمزة اتفاقا، وكذا........

ما الاستفهام، ولام الابتداء، وما، وإن، النافيتان، فللزوم وقوعها في صدر الجمل وضعا، أبقيت الجمل التي دخلتها على الصورة الجملية، رعاية لأصل هذه الحروف، وإن كانت في تقدير المفرد، وأما دخول لام الابتداء في المفرد، نحو: إن زيدا لقائم، فلضرورة ملجئة إليه، وهي اجتماع إن واللام ". (الرضي، لات: ١٦٠/٤)، بتصرف يسير.

وسيأتي مزيد إيضاح لهذا الموضع في كلامٍ لابن عصفور، أخرته لاعتلاقه بموضعه هناك ليكتمل المراد إن شاء الله تبارك وتعالى.

ومن تلك الصور الجملية أيضا تلك الجمل التي تضاف إليها الظروف المبنية، لأنها تحدث في الجمل بعدها معنى، وهو تصييرها بمعنى المصدر نحو " إذ " يقول الرضي على الكافية: " فإن قيل: لم جاز في السعة في نحو: غلام من تضرب أضرب، ولم يجز في نحو: أتذكر إذ من يأتنا نكرمه، و (إذ) مضاف إلى ما بعده، كما أن (غلام) مضاف كذلك.

قلت: لأن (غلام) اتحد بكلمة الشرط بسبب إضافتها إليه، فصارا ككلمة واحدة فيها معنى الشرط، إذ سرى معنى الشرط من المضاف إليه إلى المضاف، فلذا يلزم تصدر المضاف، وأما (إذ) فإنه مضاف إلى الجملة، لا إلى (من)، وهو في الحقيقة مضاف إلى مضمون تلك الجملة كما مر في الظروف المبنية، وذلك المضمون، ههنا، مصدر (نكرمه) واقعا على معنى (من)، أي: أتذكر وقت إكرامنا من يأتينا....".(الرضي، ٢ /١٠٣).

ومما هو في قوة المفرد أيضا قولهم: " جاءوا قضهم بقضيضهم (ابن سلام: ٢٢/١).، فالأولى أن نقول: إن المصدر فيه بمعنى اسم الفاعل، أي: قاضهم بقضيضهم أي مع قضيضهم، أي: كاسرهم مع مكسورهم، لأن مع الازدحام والاجتماع كاسرا ومكسورا.

والأصل فيه أن يكون (قضهم) مبتدأ، و (بقضيضهم) خبرا، مثل قولهم: كلمته فاه إلى في، أي: فوه إلى في، وهو هاهنا أظهر، لأنهم استعملوه على الأصل فقالوا: كلمته فوه إلى في، ثم انمحى عن الجملتين، أعني: قضهم بقضيضهم، وفوه إلى في، معنى الجملة والكلام، لما فهم منهما معنى المفرد، لأن معنى: فوه إلى في، صار: مشافها، ومعنى: قضهم بقضيضهم: كافة، فلما قامت الجملة مقام المفرد، وأدت مؤداه: أعرب ما قبل الإعراب منها، وهو الجزء الأول، إعراب المفرد الذي قامت مقامه....." (الرضي، لات: ٢ /١٨). بتصرف يسير.

---

(٧) انظر: الكليات. (الكفوي، ١٤١٩: ٢٨٢/١)، ولعل المراد بقوله: " لتجويزها وجوده " لتزوجها وجوده.

والرضي بهذا النص يرسخ مبدأ الصورة الجملية، ويوظفه لتوضيح علاقة الألفاظ بعضها ببعض، وهو كما رأيت أول من استخدم مصطلح الجملية وبين المراد به، كما بين حكم الجمل الجملية من حيث الحكم الإعرابي، ومدى تأثير العوامل السابقة في لفظها، وقد استكمل ذلك بما لا يحتاج إلى شرح أو تعليق، وإن كان جاء من بعده من يخالفه الرأي في عدم تأثر الجملة بما يتقدم عليها من العوامل.

ورأيته نص في اللباب جازما أن الجملة لا تتأثر ولا بعضها بالعامل الذي يطلبها فاعلا.(العكبري، ١٤١٦هـ.: ١٥٣/١).

وقال في الأصول: " اعلم: أن ما يُحكى من الكلم إذا سمي به على ثلاث جهات: إحداها: أن تكون جملة، والثاني: أن يشبه الجملة، ... والثالث: أن يكون اسماً مثنى أو مجموعاً على حد التثنية.

الأول: نحو: تأبّط شراً، وبرق نحره، وذَرَّى حبًّا، تقول: هذا تأبّط شراً، ورأيت تأبّط شراً ومررت بتأبّط شراً، وهذه الأسماء المحكية لا تثنى ولا تجمع، إلا أنْ تقول: كلهم تأبّط شراً أو كلاهما تأبّط شراً، ولا تحقره ولا ترخمه، فجميع هذه الجمل التي قد عمل بعضها في بعض، وتمت كلاماً لا يجوز إلا حكايتها.

وكذلك كل ما أشبه ما ذكرت من مبتدأ وخبره وفعل وفاعل، وإن أدخلت عليها (إنَّ) وأخواتها و(كان) وأخواتها، فجميعه يحكى بلفظه قبل التسمية ". (ابن السراج، ١٩٨٨: ١٥٣/١).

ومن الصورة الجملية هذه الجمل المحكية الواقعة بعد القول، إذ المقصود منها لفظها دون معناها، وهذا النوع من الجملية في معنى المفرد، وقوته بتقدير مضمون الجملة مجتمعة.

كما هو الحال في الجمل المحكية مطلقا، نحو: رأيت على خاتمه: الحمد لله، وعلى فصه: زيد منطلق، وفي الأعلام المنقولة من الجمل كذلك نحو: شاب قرناها، وتأبط شرا، فهذا كله من قبيل الجمل الجملية.

وهناك نوع آخر من الصورة الجملية التي ذكرت آنفا، يبعث التعجيب في النفوس، يقوم على انسلاخ المسند وحده، مخلفا وراءه المسند إليه، ليعود عليه بعد ذلك من قريب مفردة تشكل نعتا للاسم المنفصم عن الإسناد، وهذا أمر عجيب كيف حولت الجملية المسند إلى نعت للمسند إليه ؟ هذا ما سبق إليه الإمام الرضي في سياق الحديث على (نعم، وبئس) ونصه في الكافية: " ثم نقول: إنهما بعد ذلك، وهو كونهما فعلين مستقلين بفاعليهما كلاما صارا مع فاعليهما بتقدير المفرد، كصفة متقدمة على موصوفها، كما في قوله:

والمُؤْمِنِ العائِذاتِ الطَّيْرَ يَمْسَحُها

رُكْبانُ مَكَّةَ بَيْنَ الغَيْلِ والسَّنَدِ (٨)

وجرد قطيفة، فصار معنى نعم الرجل: رجل في غاية الجودة، فكأنه كان أصل نعم الرجل: رجل نعم، أي جيد، فصارا معا جزء جملة بعدما كانا جملة

---

(٨) للنابغة الذبياني (ديوانه ٢١/١) والمؤمن: الواو للقسم، يعني والله الذي يؤمن الطير التي تعوذ بالحرم، حتى إن ركبان الحجاج تمسحها فلا تفزع منها. انظرشرح الكافية: (الرضي،لات ٣٢٦/٢) والخزانة (البغدادي، لات: ٧١/٥).

مستقلة، ولهذا نظائر، نحو قوله تعالى: (سواء عليهم أأنذرتهم أم لم تنذرهم) (البقرة ٦) وظننت زيدا قائما، على ما مر في باب ظننت،{ وكان زيد منطلقا }(٩) ونحو: (يوم يجمع الله الرسل) (المائدة ١٠٩) فإن الجمل في هذه الصور، منسلخة عن معنى الجملية.

فنقول: لما صار: نعم الرجل بمعنى المفرد، وجب حكايتها لكونها فعلية، كما في: (سواء عليهم أأنذرتهم) لكن ليس كونها بمعنى المفرد، كما في سائر الجمل المذكورة، أعني بتقدير مضمونها، بل بتقدير مفرد هو الفاعل موصوفا بالفعل المتقدم، كما ذكرنا، وكان الأصل تنكير فاعل نعم وبئس، لأنه من حيث المعنى خبر المبتدأ الذي هو المخصوص، كما يجئ، فكان القياس أن يقال: نعم رجل زيد، ونعم رجلان الزيدان، ونعم رجال الزيدون، إذ معنى نعم الرجل زيد: زيد رجل جيد.

لكنهم التزموا أن يكون الفاعل معرفا باللام تعريفا لفظيا، كما في: اشتر اللحم، أو ضميرا مفسرا بما بعده، وهو، أيضا، منكر في المعنى، كما مر في باب المعرفة...

والجملة الفعلية، كما ذكرنا في تقدير مفرد، وهو الفاعل الموصوف بالفعل، وذلك لأنه سلب من الفعل معنى الزمان والحدوث، فصار معنى(نعم) جيد، فكأنه صفة مشبهة، ومجوز ذلك كون جميع الأفعال في المعنى، صفات لفاعليها، فصار نعم الرجل، كجرد قطيفة.

ولا يقال: إن ما ذكرت، قريب من دعوى علم الغيب، فإن الأصول تدعو إليه، وذلك لأنه تقرر بالدليل أن المخصوص مرتفع بالابتداء، ما قبله خبره، لا خبر مبتدأ مقدر، إذ لو كان خبر مبتدأ مقدر، لم تدخل نواسخ الابتداء عليه مقدما على فعل المدح أو الذم، ومؤخرا عنه، نحو: كنت نعم الرجل..." انتهى كلامه. (الرضي، لات: ٢٤٦/٤) بتصرف.

وإنما عدل في الأسلوب العربي عن صريح المفرد، وأتي بالجمل في صورتها الجملية، فيما سبقت الإشارة إليه، لأنها هي أقوى وأبلغ في التعبير في المكان الذي حلت فيه، وقد أشار إلى هذا أبو حيان في البحر قال: " (أُولَئِكَ مَا يَأْكُلُونَ فِي بُطُونِهِمْ إِلاَّ النَّارَ): أتى بخبر إن جملة، لأنها أبلغ من المفرد ". (أبوحيان،١٤٢٠ هـ: ٦٦٦/١).

فما ذكره الرضي هنا يعد تحريراً بليغاً، وتحقيقاً عزيزاً، مداره على الصورة الجملية، التي وضع أساسها في جملتين هما قولهُ: (فإن الجمل في هذه الصور، منسلخة عن معنى الجملية) وقوله: (وذلك لأنه سلب من الفعل معنى الزمان والحدوث) وعلى هذا الأساس استشهد بعدد من الأمثلة وتناول عددا من الجمل ليفتح لنا بابا رائقا في التعامل مع بعض القضايا المشكلة ومسائل الخلاف المزمنة، ويضع بين أيدينا مفتاحا ولاجا في توجيه بعض التراكيب عند استشكال المعاني، أو تخلف بعض القواعد النحوية.

و(كذَبَ) من الأفعال الجامدة أيضا التي انسلخت عن أصل معناها، وأصبحت تُستعمَلُ للإغراء

جاء في الخزانة في الكلام على (كذبك العتيق): " كذب في الأصل فعل وقد صار اسم فعل أمرٍ بمعنى الزم. لم أر من قال من النحويين وغيرهم أن كذب اسم فعلٍ

(٩) مابين المعقوفتين إدراج من هامش الكافية ٣١٣/٢، وهو الصحيح لاستقامته مع التعداد فيما بعده .

وهذا شيء انفرد به الشارح المحقق (١٠). وإنما ذكروه في جملة الأفعال التي منعت التصرف منهم ابن مالك في التسهيل.

...وقول العرب: كذب عليك العسل، ويريدون كل العسل. وتلخيصه: أخطأ تارك العسل فغلب المضاف إليه على المضاف. قال عمر بن الخطاب: " كذب عليكم الحج، كذب عليكم العمرة، كذب عليكم الجهاد: ثلاثة أسفار كذبن عليكم " معناه الزموا الحج والعمرة والجهاد.

والمغرى به مرفوع بكذب، لا يجوز نصبه على الصحة، لأن (كذب) فعل لا بد له من فاعل وخبرٌ لا بد من محدث عنه، والفعل والفاعل كلاهما تأويلهما الإغراء ".(البغدادي، لا ت: ١٧٧/٦). فالقول بالجملية في (كذبك العتيق) ونحوه يجعل حدا للخلاف المذكور.

وكذلك من هذه الصورة وقوع الفعل موقع الاسم المستثنى، قال الزمخشري: " وقد أوقع الفعل موقع الاسم المستثنى في قولهم: نشدتك بالله إلا فعلت، والمعنى ما أطلب منك إلا فَعْلَك، وكذلك أقسمت عليك إلا فعلت، وعن ابن عباس: بالإيواء والنصر إلا جلستم (١١)، وفي قول عمر: عزمت عليك لَمَّا ضربت كاتبك سوطا بمعنى إلا ضربت ". (الزمخشري: ١٠١) (١٢).

ففي هذه الأمثلة أوقع الفعل على مصدره لدلالته عليه، ولو أُجري على ظاهره لقيل: لتَفْعَلَنَّ ، ولتَجْلِسُنَّ، ولتضربن، لأنه جواب قسم في سياق الإيجاب، فيلزم تأكيده باللام والنون، ولكنه إنما أريد من الفعل الدلالة على المصدر.انظر: (سيبويه، الكتاب،١٣١٦: ١٠٥/٣ - ١٠٦).

وقال في اللمحة " فإنْ قيل: إلاّ تدخُل على الفعل، كقولك: نشدتّك الله إلاّ فعلتَ وما تأتيني إلا قلتَ خيرًا.

فالجواب: أنَّ دخولها على الفعل إذا كان في تأويل الاسم ؛ فمعنى نشدتُك الله إلاّ فعلتَ: [ما] أسألك إلاَّ فَعْلَك ؛ ومعنى الثّاني: ما تأتيني إلاَّ قائِلاً خَيْرًا ".(ابن الصايغ: ٦٣).

فترى النحاة يمنعون دخول أداة الاستثناء على الفعل، لأنهم في الغالب يمنحونها العمل في المستثنى، وعلى هذا يجب فيها الاختصاص، ولهم فيما ورد على خلاف ذلك تعليلهم، فيستثنون وقوع المضارع بعد (إلا) لأنه يشبه الاسم، وأما ما جاء من الماضي بعدها، فالمراد منه المصدر، كما تبين من الأمثلة السالفة الذكر. انظر: (ابن يعيش، لات: ٧٩/٢).

(١٠) والحبر المدقق كما في مقدمة الخزانة ١ (البغدادي، لات: ٤٧/) والمراد : الرضي ، وصدق البغدادي، فالرضي هنا حاد عن مبدأ الجملية، وسها عنه، لذلك كان متفردا في رأيه.

(١١) فقاموا له ، فاستعطفهم بما ورد فيهم (والذين آووا ونصروا) الأنفال ٧٢ .

(١٢) انظر : شعب الإيمان (البيهقي، ٢٠٠٣ : ٣١٤/٤) و تاريخ الأدب العربي (الرافعي، لات : ١٣٥/١) وفيه : " ولكنهم لم يذكروا موضع اللحن في كتاب أبي موسى حتى وقفنا عليه، فإذا هو لحن قبيح، يشق على عمر وغير عمر ؛ لأن ذلك الكاتب جعل صدر كتابه هكذا: "مِنْ أبو موسى..." .

٢- جملية غير مؤولة بالمفرد

وهي تلك الجمل التي يراد منها اللفظ وحده - يعني أن من الكلام ما يراد لفظه دون وقوع معناه وهذا ما ستراه في تقرير أهل العلم – أو تلك التي يراد منها معنى آخر على سبيل الكناية أو سبيل الجمود، لا التضمين الذي محله المفردات، أو على سبيل الزيادة أو النقص منها.

يقول الشيخ البقاعي: " يجوز للشخص أن يقول ما لم يقع، إذا انبنى عليه فائدة عظيمة، تعين ذلك الكلام طريقاً للوصول إليها، أو كان أحسن الطرق مع خلو الأمر عن فساد، وحاصله أن تذكر كلاما، والمراد به بعض لوازمه، فهو مثل دلالة التضمن في المفردات، وهذا مثل قول سليمان عليه السلام (ائتوني بالسكين أشقه بينهما) وليس مراده إلا ما يلزم عن ذلك من معرفة الصادقة والكاذبة بإباء الأم لذلك، وتسليم المدعية كذباً، ومثل هذا مما يقوله الإنسان أحيانا ولا يعتقده ما أشار إليه البردوني بقوله:

كم إلى كم أقول ما لست أعني وإلى وكم أبني على الوهم وهما.

وتحقيقه أنه لا ملازمة بين الكلام وإرادة المعنى المطابق لمفردات ألفاظه، بدليل قوله تعالى: (سنفرغ لكم أيها الثقلان) قال السكاكي في مفتاحه:" فالفراغ - وهو الخلاص عن المهام، والله عز سلطانه لا يشغله شأن عن شأن - وقع مستعارا للأخذ في الجزاء وحده، وذلك أمر عقلي والطرفان عقليان ". (السّكاكيّ، :١٩٨٣م. ص١٧١).

وبدليل لغو اليمين، فإنه لا ينعقد، ولا كفارة على صاحبه، وقوله - صلى الله عليه وسلم - (ثلاث جدهن جد وهزلهن جد) (١٣) يشير إلى أن الكلام ربما لا يراد به معناه أحيانا، فهو محمول عندئذ على الجملية، ولكنه في هذه الأمور الثلاث التي ذكرت في الحديث محجوب عن اعتبار الجملية، " ومن هنا كان الحكم في ألفاظ الكنايات أنه لا يقع بها شيء إلا إن اقترن بقصد المعنى".كما في الدر(: (البقاعي، ١٤١٥: ٣٧٥/٦). وفيما يأتي أمثلة على ذلك:

أخرج أحمد وغيره: " عَنْ أَبِي سَعِيدٍ الْخُدْرِيِّ: إِذَا أَرَادَ أَنْ يَمُرَّ بَيْنَكَ وَبَيْنَ سُتْرَتِكَ أَحَدٌ فَارْدُدْهُ فَإِنْ أَبَى فَادْفَعْهُ فَإِنْ أَبَى فَقَاتِلْهُ(١٤) فَإِنَّمَا هُوَ شَيْطَانٌ " (ابن حنبل، لات: ٢٣ /١٦٠).

قال ابن عبد البر في التمهيد: "(فليقاتله): المراد بالمقاتلة: المدافعة، وأظنه كلاما خرج على التغليظ، ولكل شيء حد. قال: وأجمعوا على أنه لا يقاتله بسيف، ولا بخاطفة، ولا يبلغ معه مبلغا تفسد به صلاته.

وحكى عن أشهب، أنه قال: يرده بإشارة، ولا يمشي إليه ؛ لأن مشيه إليه أشد من مروره بين يديه، فإن فعل لم تبطل صلاته إذا لم يكن عملا كثيرا " (ابن عبد البر، ١٤١٠ه: ١٨٦/٤).

---

(١٣) في شرح الصحيح : (ابن بطال، ٢٠٠٣: ٢٩٣/٨). والثلاث هن : الطلاق والعتاق، والنكاح.

(١٤) جاء بالفعل على لفظ الجملية، والمراد زيادة الدفع، فأفادت الجملية تفخيم الأمر والاهتمام بالشأن .

ويدخل في هذا القسم من الجملية تلك الجمل التي تقع بعد عامل معلق عن العمل، وهو يطلب معمولين، فإن الجملية بعده تسد جوعته، وتقوم مقام العاملين عندئذ، كما قامت مقام الواحد في الضرب الأول، وهذا ما يشير إليه قول ابن عصفور: " منهم من يجعل الجملة نائبة مناب معمول الفعل. فإن كان الفعل يتعدّى إلى مفعولين نحو: علمتُ، كانت الجملة في موضع المفعولين، وإن كان يتعدى إلى واحدٍ نحو: عرفتُ، كانت الجملة في موضع ذلك المفعول ". (ابن عصفور، ١٩٨٠ : ١/١٧٧).

ومنهم من خص الجملة التي تقوم مقام المفعول الواحد بعوامل محددة، قال في روح البيان: "... يا بَنِيَّ} على إضمار القول عند البصريين تقديره (وصى وقال: يا بني) وذلك لأن (يا بني) جملة، والجملة لا تقع مفعولاً إلا لأفعال القلوب أو فعل القول عندهم ". (الألوسي، ١٩٩٧ : ١/١٩٠).

فعندما تكون الجملة في موضع المفعول، فهي الجملية لأنها في قوة المفرد، ولو قال بذلك أحد أيضا في الجملة التي تكون في موضع المفعولين أو الثلاثة، لم يبعد النجعة.

ومما يؤدي إلى هذه الصورة التي بين أيدينا ظاهرة الجمود في بعض الأفعال والتراكيب النحوية، فكل ما وسمه النحاة بالجمود فهو مما دخله الانسلاخ عن الحدث والزمن، وتحول إلى إفادة معنى آخر فأشبهَ الحرفَ، من حيث أداؤه معنًى مُجرَّداً عن الزمان والحدَثِ المُعتبرينِ في الأفعال، فلزِمَ مِثله طريقةً واحدةً في التعبير، فهو لا يَقبَلُ التحوُّلَ من صورةٍ إلى صورة، بل يلزَمُ صورةً واحدةً، لأنه، إن تعلق بزمان؛ كان ذلك داعياً إلى اختلاف صوره، لإفادة حدوثه في زمان مخصوص. وإن لم يتعلق بزمان، كان هذا موجباً لجموده على صورة واحدة، وذلك نحو: تبارك الله، وحبذا، وقلما، وأخواتها (١٥)، وعسى، وليس، ويهيط، بمعنى (يصيح ويضج) وهب وهات وتعال، وصيغتي التعجب: ما أفعله، وأفعل به،.

كل ذلك مؤداه الصور الجملية، وسنتناول بعضا مما سبق بشيء من الشرح الموجز، ونعرض عن بعض لأن الخوض فيها جميعا يطول.

فلو نظرنا إلى الفعل المتصرف (تبارك) وجدنا مدلوله التجدد وحصول البركة في الشيء والنماء والزيادة بعد نقصان.

وما ورد منه في القرآن أو الدعاء وصفا لله تعالى فهو الجامد، ولهم في معناه عندئذ أقوال، يقول ابن دريد في الجمهرة: " وقد تكلَّم قوم في قولهم: " تباركَ اللّه " ففسَّروه بالعُلُوّ لأن البَرَكة في الشيء النَماء بعد النقصان، وهذه صفة منفيّة عن الله عزّ وجلّ؛ وقال آخرون: " تبارك الله " كأنه تَفاعَلَ من البَرَكة وليس من النماء، وإنما هو راجع إلى الجلال والعظمة.... ".(ابن دريد، لات: برك).

وقال أبو بكر الأنباري في الزاهر: " فيه قولان، قال قوم معنى تبارك تقدس، أي تطهر، والقدس عند العرب الطهر، ... وقال قوم معنى(تبارك اسمك) تفاعل،

---

(١٥) مثل : طالما، وكثرما، وشدما.

من البركة، أي البركة تُكسب وتُنال بذكر اسمك ". (الأنباري، ١٩٩٢ : ١/ ٥١).

وزاد في تهذيب اللغة " وقال ابن الأنباري: تَبَارَكَ الله أي يُتَبَرَّكُ باسمه في كل أمر".(الأزهري، ٢٠٠١م: عقر).

فأنت تلاحظ أن الجمود الطارئ على الفعل(تبارك) ذهب به إلى معنى الجملية، وفتح آفاقاً أرحب من معاني التقديس والإجلال والتعظيم للذات العلية، ومن الراجح عندي في هذا الوصف أنه لا يحمل على إعراب أبداً، إذ لا معنى لقولنا تبارك: فعل ماضٍ، والله: فاعل، لأن هذا تقييد للمعنى وتحجيم للصورة الجملية، وهي كما قلنا سابقاً إنما يعدل إليها لتفخيم المعنى وبلوغ غاية التعظيم.

ومما تحول إلى الجملية بسبب الجمود (حبذا) فهو مركب من فعل وفاعل، انسلخ بالجمود عن معنى الإسناد، قال ابن جني في سِرِّه: " الفعل الذي هو (حب) والفاعل الذي هو (ذا) قد قرن أحدهما بصاحبه، ومع ذلك فلم يستقلا، ولم يفيدا شيئا حتى تربط بهما اسما بعدهما " (ابن جني، ١٩٨٥ : ١/ ٢٢٢).

وفي المقتضب: " و لا يجوز: حبذه ؛ لأنهما جعلا اسماً واحداً في معنى المدح، فانتقلا عما كانا عليه قبل التسمية؛ كما يكون ذلك في الأمثال؛ نحو: (أَطِرِّي فَإِنَّكِ ناعلةٌ) (١٦) " (المبرد، ١٣٩٩هـ: ١/ ٩٠).

وكذا الحال في (قلما) لما أشبهت حرف النفي غادرها معنى الإسناد، وتحررت من الفاعل، فهي كما في شرح الجمل: " فِعلٌ، لكن لما استعملته العرب للنفي فقالت: قلّما يقومُ زيدٌ. في معنى: ما يقومُ زيدٌ، لم تحتج إلى فاعل كما أنَّ (ما) لا تحتاج إلى فاعل بل صارت بمنزلة الحروف التي تصحب الأفعال فتقول: قلّما يقومُ زيدٌ " (ابن عصفور، ١٩٨٠ : ١/ ٢٥٠).

وقد استدل بها أيضا على استغناء (كان) الزائدة عن فاعلها فقال: " فإن قيل: إنها فعل – أي كان - والفعل لا بد له من فاعل فالجواب: أنَّ الفعل إذا استعمل استعمال ما لا يحتاج إلى فاعل استغنى عن الفاعل، دليل ذلك «قلّما» فإنّها لما استعملت استعمال «ما» في أَنَّ المراد بها النفي لم تحتج إلى فاعل. فكذلك «كان» لّما استعملت للدلالة على الزمن الماضي ولم يُرد بها أكثر من ذلك استغنت عن الفاعل، كما استغنى عنه الظرف نحو: أمسِ ". (ابن عصفور، ١٩٨٠ : ١/ ٥٢).

ومثل "قلّما" في عدم التَّصرُّفِ "طالما وكثُرَ ما، وقَصُرَ ما، وشَدَّ ما فإنَّ (ما) فيهنَّ زائدة للتوكيد، كافةٌ لهنَّ عن العمل، فلا فاعلَ لهنَّ. ولا يَليهنّ إلا فعلٌ، فَهُنَّ كقلما، فتلاحظ أن قلما وأخواتها لما فقدت الإسناد، تحولت إلى الصورة الجملية.

ومن التراكيب - التي آل بها الجمود إلى الجملية - صيغتا التعجب (ما أحسن) و(أحسن به) وقد بين الرضي وجه انسلاخ الصيغتين عن المعنى الأصلي، قال: " التعجب، كما ذكرنا، إنما يكون فيما يجهل سببه، فالتنكير يناسب معنى التعجب، فكأن معنى ما

---

(١٦) قيل لراعية كانت ترعى في السهولة، وتترك الحزونة، أي :خذي طرر الوادي، أي نواحيه، فإنك ناعلة، أي في رجليك نعلان، أوفيهما صلابة لا تحتاج إلى نعل. انظر: (ابن سلام، لات : ١/ ١٩) .

أحسن زيدا، في الأصل: شئ من الأشياء، لا أعرفه جعل زيدا حسنا، ثم نقل إلى إنشاء التعجب، وانمحى عنه معنى الجعل، فجاز استعماله في التعجب من شئ يستحيل كونه بجعل جاعل... ثم إن الزجاج اعتذر لبقاء (أحسن) في الأحوال، على صورة واحدة بكون الخطاب لمصدر الفعل، أي: يا حسن أحسن بزيد، وفيه تكلف وسماجة من حيث المعنى، وأيضا، نحن نقول: أحسن بزيد يا عمرو، ولا يخاطب شيئان في حالة واحدة، إلا أن نقول: معنى خطاب الحسن قد انمحى، ". (الرضي، لات: ٤/٢٣٣- ٢٣٥).

ثم بين لنا أن الضمير المستتر في صيغتي التعجب، لا يحل له أن يتبع بشيء من التوابع ، بسبب ورود الصيغة على الجملية، فيقول: " ولا يجوز العطف على الضمير المستتر في: ما أحسن زيدا، ولا في: أحسن بزيد، ولا سائر التوابع، ولا الأخبار عنه بالذي أو باللام، لأنه انمحى عنه معني الفاعلية كما قدمنا، بل معناه الآن، أي حسن حسن زيد، فلو جئ بتوابعه، أو أخبر عنه، لاعتبر بعد انمحائه، وأجاز ذلك قوم بعد المنصوب، وأما قبله فلا، لما تقدم أنه لا يفصل إلا بالظرف " (الرضي، لات: ٤/٢٣٥).

ولهذا قال في شرح المفصل: "وفي لسانهم أن يجعلوا لبعض الأبواب شأناً ليس لغيره لمعنى...". (ابن يعيش، لات: ٣/٤٣٥).

ونجد أهل التفسير أحيانا يحملون بعض الألفاظ على زيادة فيها أو نقص منها ليستقيم لهم المعنى المراد منها، ولو حملوها على مبدأ الجملية لأغناهم ذلك عن التقدير ونحوه.

فقوله تعالى: (فلا اقتحم العقبة) ظاهره النفي أو الدعاء كما هو تفسير بعضهم له، ولكنه يترجح عندي حمله على الجملية، فيكون نفيا معناه التحضيض، وعليه أغلب المفسرين، كما يظهر من كلام الثعلبي: " قوله (فلا) هو عند الجمهور تحضيض بمعنى (ألا اقتحم).انظر: نسخ الوظائف النحوية (الصافي، ٢٠٠٨ م: ٩٩ – ١٤٩).

والعقبة في هذه الآية - على عرف كلام العرب - استعارة لهذا العمل الشاق على النفس من حيث هو بذل مال، تشبيه بعقبة الجبل، واقتحم معناه دخلها وجاوزها بسرعة وضغط وشدة، ثم عظم تعالى أمر العقبة في النفوس بقوله وما أدراك ما العقبة، ثم فسر اقتحام العقبة بقوله فك رقبة ". (الثعالبي، لات: ٤/٤١٦).

ومما يندرج تحت لواء الصور الجملية، ما دار حوله خلاف وتأويلات بين العلماء في بعض النصوص القرآنية نحو: ما جاء عنهم في قوله تعالى: " فلا أقسم بمواقع النجوم " فقال بعض النحويين: هي زائدة، والمعنى فأقسم، وزيادتها كما هي في قوله تعالى: " لئلا يعلم أهل الكتاب " وقال بعضهم هي نافية، انظر: المحرر (ابن عطية، لات: ٥/٢٢٦) .

وفي حمل الآية على الجملية ما يغني عن هذه التأويلات، فأنت تلاحظ أن لفظها ظاهره نفي القسم، وهذا النفي يصبح بالجملية إثباتا، لانسلاخ معنى النفي وحمله على معنى الإثبات على وجه المبالغة، ولا غرابة، ففي الدر: " قد يدل على الشيء بنقيضه كما يدل بنظيره " (السمين، ١٩٨٦ : ٦/٣٧٨٥، ٨/٥٥٧١).

وإذا ثبت القسم كما هو في آية الواقعة، فهي إذاً جملة جملية انمحى منها معناها، الذي هو نفي الفعل، وقصد منها الإثبات المُؤَكَّد بصورتها الجملية، لما فيها من لفت الأنظار، وقرع القلوب مع توجيه العناية إلى ما أقسم الله به وتعظيمه، ولا شك أن التأكيد على عظم المقسم به يشعر بعظم المقسم عليه لمجيء وجه القسم على خلاف العادة أي على الجملية، وهذا أسلوب عرفته العرب في فصيح كلامها، قال امرؤ القيس:

لا وأبيكِ ابنةَ العامرِيْ ـيِ لا يَدَّعِي القومُ أنّي أفِرّْ

ويقاس على هذا سائر الأقسام المماثلة الواردة في كتابه تبارك وتعالى نحو: (لا أقسم بيوم القيامة ولا أقسم بالنفس اللوامة) و(لا أقسم بهذا البلد) فلا مجال للقول بزيادة شيء من لفظ الجملة مطلقا. والله تعالى أعلم، وأعوذ به جل وعلا من الزلل أوالقول في كتابه بغير الحق.

ولك في ختام هذه الفقرة لك أن تتأمل ما رواه الإمام أحمد عن عَائِشَةَ – رضي الله عنها - قَالَتْ: إنَّ أَمْدَادَ الْعَرَبِ كَثُرُوا عَلَى رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ حَتَّى غَمُّوهُ، وَقَامَ إِلَيْهِ الْمُهَاجِرُونَ يَفْرجُونَ دُونَهُ، حَتَّى قَامَ عَلَى عَتَبَةِ عَائِشَةَ، فَرَهِقُوهُ فَأَسْلَمَ رِدَاءَهُ فِي أَيْدِيهِمْ، وَوَثَبَ عَلَى الْعَتَبَةِ فَدَخَلَ، وَقَالَ: (اللَّهُمَّ الْعَنْهُمْ) فَقَالَتْ عَائِشَةُ: يَا رَسُولَ اللَّهِ هَلَكَ الْقَوْمُ، فَقَالَ كَلَّا وَاللَّهِ يَا بِنْتَ أَبِي بَكْرٍ، لَقَدْ اشْتَرَطْتُ عَلَى رَبِّي - عَزَّ وَجَلَّ - شَرْطًا لَا خُلْفَ لَهُ، فَقُلْتُ إِنَّمَا أَنَا بَشَرٌ أَضِيقُ بِمَا يَضِيقُ بِهِ الْبَشَرُ، فَأَيُّ الْمُؤْمِنِينَ بَدَرَتْ إِلَيْهِ مِنِّي بَادِرَةٌ، فَاجْعَلْهَا لَهُ كَفَّارَةً " كذا في المسند (ابن حنبل، لات: ٢٨١/٤١).

فبين الرسول المصطفى أن دعاءه عليهم باللعنة أمر لا يضرهم، ولا ينالهم منه سوء، وهو شرح عملى، يظهر أن جملة: (اللَّهُمَّ الْعَنْهُمْ) جملة جملية منسوخة المعنى.

ومثله أيضا ما وقع لها مع الأسير فيما رواه البيهقي في السنن الكبرى، وأحمدفي مسنده: " عَنْ عَائِشَةَ رضي اللَّهُ عَنْهَا: أَنَّ النبي - صلى الله عليه وسلم- دَخَلَ عَلَيْهَا بِأَسِيرٍ وَعِنْدَهَا نِسْوَةٌ فَلَهَّيْنَهَا عَنْهُ فَذَهَبَ الأَسِيرُ فَجَاءَ النبي فَقَالَ: « يَا عَائِشَةُ أَيْنَ الأَسِيرُ؟ ». فَقَالَتْ: نِسْوَةٌ كُنَّ عندي فَلَهَّيْنَنِى عَنْهُ فَذَهَبَ. فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ: « قَطَعَ اللَّهُ يَدَكِ ».

وَخَرَجَ فَأَرْسَلَ فِي إِثْرِهِ فجيء بِهِ فَدَخَلَ النبي وَإِذَا عَائِشَةُ عَنْهَا قَدْ أَخْرَجَتْ يَدَيْهَا، فَقَالَ: « مَا لَكِ؟ ». قَالَتْ: يَا رَسُولَ اللَّهِ إِنَّكَ دَعَوْتَ عَلَيَّ بِقَطْعِ يدي وإني مُعَلِّقَةٌ يَدِي أَنْتَظِرُ مَنْ يَقْطَعُهَا. قَالَ رَسُولُ اللَّهِ: « أَجُنِنْتِ؟ ». ثُمَّ رَفَعَ يَدَيْهِ وَقَالَ: « اللَّهُمَّ مَنْ كُنْتُ دَعَوْتُ عَلَيْهِ فَاجْعَلْهُ لَهُ كَفَّارَةً وَطَهُورًا »(البيهقي، ١٣٤٤ه: ٨٩/٩) (ابن حنبل، لات: ١٤١/٣) وفيه ٥٣/٦: " مالك ؟! قطع الله يدك أو يديك ".

وفي قوله صلى الله عليه وسلم لعائشة، وهو أفصح العرب: « أَجُنِنْتِ ؟ »استنكار حاد لما وقع في خلدها – رضي الله عنها - من تيقن حدوث المكروه، وتصريح منه جميل، وتشويق بديع، إلى ضرورة إعمال الفكر في معطيات اللغة، وتوسيع دائرة الخطاب، فالجملة الدعائية انسلخت من مقتضاها، وتحولت إلى جملية، فكانت بردا وسلاما، بل كانت وأمثالها مما صدر من الرسول

الكريم كفارة لذنب المخاطب، طهورا له، فلله الحمد والمنة، أن جعله في جميع أحواله رحمة للعالمين.

ومثل ذلك عندي تلك الجمل الواردة في الآيات المنسوخة حكما، المتعبد بها قراءة، فالعمل بها نسخ بغيرها، ودُوِّن لفظها في المصحف، فنحن متعبدون بتلاوتها، فالأجر ثابت بذلك، مع غياب العمل بمقتضاها.

٣- التذييل بالجملة الشرطية

يستعمل الشرط في الأسلوب العربي أحيانا دون جواب ظاهر، إن تقدم على الشرط، أو اكتنفه ما يدل عليه، فعده كثير من النحاة من الجواب المحذوف وجوبا ؛ لتقدم ما يدل عليه، أو من الجوابِ المتقدم عند مَنْ يُجيزه، وحمله الزمخشري على الجملية، حين جرده من معنى الشرط وصرفه للتعليل، ظهر ذلك عنده من مضمون كلامه الذي نقله الشيخ ابن عاشور- وتبعه عليه - مع تعليق رائق يظهر عند قوله تعالى: (يا أيها الذين آمنوا لا تتخذوا عدوي وعدوكم أولياء تلقون إليهم بالمودة وقد كفروا بما جاءكم من الحق يخرجون الرسول وإياكم أن تؤمنوا بالله ربكم إن كنتم خرجتم جهادا في سبيلي وابتغاء مرضاتي) (الممتحنة ١).

قال الشيخ ابن عاشورفي التحرير: " شرط ذُيِّل به النهي من قوله: (لا تتخذوا عدوي وعدوكم أولياء). وهذا مقام يستعمل في مثله الشرطُ بمنزلة التتميم لما قبله، دون قصد تعليق ما قبله بمضمون فعل الشرط، أي لا يقصد أنه إذا انتفى فعل الشرط انتفى ما عُلق عَليه، كما هو الشأن في الشروط، بل يقصد تأكيد الكلام الذي قبله بمضمون فعل الشرط، فيكون كالتعليل لِما قبله، وإنما يؤتى به في صورة الشرط مع ثقة المتكلم بحصول مضمون فعل الشرط، بحيث لا يُتوقع من السامع أن يحصل منه غيرُ مضمون فعل الشرط، فتكون صيغة الشرط مراداً بها التحذير، بطريق المجاز المرسل في المركَّب، لأن معنى الشرط يلزمه التردد غالباً.

ولهذا يؤتى بمثل هذا الشرط، إذا كان المتكلم واثقاً بحصول مضمونه متحققاً صحة ما يقوله قبل الشرط. كما ذكر في الكشاف في قوله تعالى: (إنا نطمع أن يغفر لنا ربنا خطايانا أن كنا أول المؤمنين) (الشعراء ٥١) بكسر همزة (إنْ) وهي قراءة شاذة(١٧) فتكون (إن) شرطية، مع أنهم متحققون أنهم أول المؤمنين، فطمعوا في مغفرة خطاياهم، لتحققهم أنهم أول المؤمنين (١٨)، فيكون الشرط في مثله بمنزلة التعليل، وتكون أداة الشرط مثل (إذْ) أو لام التعليل.

وقد يَأتِي بمثل هذا الشرط مَن يُظهر وجوب العمل على مقتضى ما حصل من فعل الشرط، وأن لا يخالَف مقتضاه، كقوله تعالى: (واعلموا أنما غنمتم من

---

(١٧) قرأ بها أبان بن تغلب، وأبو معاذ. انظر : الدر (السمين، ١٩٨٦ : ٤٤٥٦/١) ولم أقف على القراءة فيما بين يدي من كتب القراءات .

(١٨) عبارة الكشاف تعليقا على القراءة : " وهو من الشرط الذي يجيء به المدلّ بأمره، المتحقق لصحته، وهم كانوا متحققين أنهم أوّل المؤمنين. ونظيره قول العامل لمن يؤخر جُعله : إن كنت عملت لك فوفني حقي " (الزمخشري، لات : ٣١٩/٣).

شيء فأن لله خمسه) (الأنفال ٢) إلى قوله: (إن كنتم آمنتم بالله وما أنزلنا على عبدنا) (الأنفال٤١)، أي فإيمانكم ويقينكم بما أنزلنا، يوجبان أن ترضوا بصرف الغنيمة للأصناف المعيّنة من عند الله.

ومنه كثير في القرآن.... وما وقع في هذه السورة من هذا القبيل، فالمقصود استقرار النهي عن اتخاذ عدوّ الله وليا، وعقب بفرض شرطه موثوق بأن الذين نهوا متلبسون بمضمون فعل الشرط بلا ريب، فكان ذكر الشرط مما يزيد تأكيد الانكفاف ".(ابن عاشور، ٢٠٠٠: ٢٨ / ١٢١).

وينسجم ابن عاشور مع هذا الاستعمال لفعل الشرط، وتأخذه بلاغة الاستعمال العربي للشرط بهذه الهيئة ودقة معناه، الذي أوحت به الصورة الجملية فيقول: "ولذلك يجَاء بمثل هذا الشرط في آخر الكلام إذ هو يشبه التتميم والتذييل، وهذا من دقائق الاستعمال في الكلام البليغ.

((قال في (الكشاف) في قوله تعالى:" (إن كاد ليضلنا عن آلهتنا لولا أن صبرنا عليها) (الفرقان٤١) و(لولا) في مثل هذا الكلام جارٍ - من حيث المعنى لا من حيث الصنعة - مَجرى التقييد للحكم المطلق". (الزمخشري، لات: ٣/٢٨٦).

وقال هنا(١٩): " (إن كنتم خرجتم) متعلق بــ (لا تتخذوا) وقول النحويين في مثله على أنه شرط جوابه محذوف لدلالة ما قبله عليه ". انتهى (الزمخشري، لات: ٤/٥١٢).

يعني أن فرقاً بين كلام النحويين وبين ما اختاره هُو مِنْ جَعْله متعلقاً بــ (لا تتخذوا) فإنه جعل جواب الشرط غير منوي. قلت: فينبغي أن يعد كلامه من فروق استعمال الشروط، مثل فروق الخبر، وفروق الحال، المبوب لكليهما في كتاب (دلائل الإعجاز) (الجرجاني، ١٩٩٥: ص ١٣٨).

فصاحب الكشاف سلخ الشرط من جملته في الآية المتقدمة، عندما علقه بقوله تعالى (لا تتخذوا) وهذا حمل للشرط على الصورة الجملية، وإن لم يصرح بها.

ونلاحظ أن ابن عاشور جمع بين كلام الزمخشري من موضعين متباعدين في الكشاف؛ ليربط بين صورة " لولا " وإن الشرطية في الآيتين؛ لتشابههما في كون كل منهما قيداً وصلياً، وهذه فطنة منه رحمه الله تعالى.

ويظهر لي - بناء على ما سبق - أنه كلما قال المفسر: وهذا شرط لا مفهوم له، أو كلام لا مفهوم له، فهو يعني وروده على الصورة الجملية، لا أنه لا معنى له البتة، لأن كلام الله تبارك وتعالى منزه عن ذلك، وهذا ما أكده ابن سعدي في التيسير –رحمه الله تعالى - معقبا على كلام الجمهور، بما أوحته إليه الصورة الجملية وحدها ومنعته من القول بلغو القيد، ونعم ما أوحت به إليه، وذلك عند قوله تعالى: " { وَرَبَائِبُكُمُ اللاتِي فِي حُجُورِكُمْ مِنْ نِسَائِكُمُ اللاتِي دَخَلْتُمْ بِهِنَّ } قال الجمهور: إن قوله: { اللاتِي فِي حُجُورِكُمْ } قَيْدٌ خرج مخرج الغالب لا مفهوم له، فإن الربيبة تحرم ولو لم تكن في حجره، ولكن للتقييد بذلك فائدتان:

---

(١٩) عبارة " وقال هنا " من كلام ابن عاشور، وهذه إشارة منه أنه نقل عن الزمخشري كلاما من موضعين متباعدين في الكشاف.

إحداهما: فيه التنبيه على الحكمة في تحريم الربيبة، وأنها كانت بمنزلة البنت فمن المستقبح إباحتها.

والثانية: فيه دلالة على جواز الخلوة بالربيبة، وأنها بمنزلة من هي في حجره من بناته ونحوهن. والله أعلم ". (السعدى، ١٤٠٤ هـ: ١/١٧٣).

وحمل الجملة في الآية السابقة على صورتها الجملية أولى عندي، وأنفع من تحقيق القيد المفضي إلى تحليل الربيبة إذا لم تكن في الحجر، وهو خلاف مذهب الجمهور.

والمسائل التي قيل فيها بنفي المفهوم، أشار إلى بعضها نص ابن حزم في الإحكام، قال: ((اتفق القائلون بالمفهوم على أن كل خطاب خصص محل النطق بالذكر لخروجه مخرج الأعم بالأغلب لا مفهوم له، وذلك كقوله تعالى: " وربائبكم اللاتي في حجوركم من نسائكم اللاتي دخلتم بهن " وقوله: " وإن خفتم شقاق بينهما فابعثوا حكماً من أهله وحكماً من أهلها " وقوله - صلى الله عليه وسلم - : " أيما امرأة نكحت نفسها بغير إذن وليها فنكاحها باطل " (٢٠) وقوله: " فليستنج بثلاثة أحجار " (٢١) فإن تخصيصه بالذكر لمحل النطق في جميع هذه الصور، إنما كان لأنه الغالب، إذ الغالب أن الربيبة إنما تكون في الحجر، وأن الخلع لا يكون إلا مع الشقاق، وإن المرأة لا تزوج نفسها إلا عند عدم إذن الولي لها، وإبائه من تزويجها، وإن الاستنجاء لا يكون إلا بالحجارة، وكذلك الحكم في كل ما ظهر سبب تخصيصه بالذكر، كسؤال سائل أو حدوث حادثة، أو غير ذلك مما سبق ذكره من أسباب التخصيص)). (ابن حزم،لات: ١/٢٨٠).

ويمكن أن يلحق بهذه الصورة الجملية ما أشكل على النحاة في الجملة الاسمية إذا جاءت حالا، ولم يكن فيها ضمير عائد إلى صاحب الحال، قال الكفوي في الكليات: " الجملة الاسمية إذا وقعت حالا، ولم يكن فيها ضمير عائد إلى ذي الحال، جرت مجرى الظرف، ولا تكون مبينة لهيئة الفاعل أو المفعول، بل تكون مبينة لهيئة زمان صدور الفعل عن الفاعل، ووقوعه على المفعول " (الكفوي، ١٤١٩: ١/٥٢٢) نحو: (وَلَوْ أَنَّمَا فِي الْأَرْضِ مِن شَجَرَةٍ أَقْلَامٌ وَالْبَحْرُ يَمُدُّهُ مِن بَعْدِهِ سَبْعَةُ أَبْحُرٍ مَّا نَفِدَتْ كَلِمَاتُ اللَّهِ إِنَّ اللَّهَ عَزِيزٌ حَكِيمٌ) (لقمان٢٧).

وهذه إشارة عزيزة جدا من الكفوي إلى هذا النوع من الأحوال. وسيأتي توضيح ذلك لاحقا.

الصورة المفردية

إذا كنا في الفصل السابق رأينا تحول الجملة عن إسنادها لتصبح مجرد لفظ قائم، مما دعا الأسلاف من أهل العلم إلى وسمها بالجملية، وجعلها قسما مستقلا من أقسام الجملة، فقد رأينا من خلال البحث ، وتتبع موارد الصورة الجملية السابقة ، رأينا أنه بناء على ذلك النهج يبرز لنا في بعض النصوص العربية ما يمكن أن نَسِمَهُ بالمفردية ، لأن اللفظ المفرد قد يغادره معناه الإفرادي، وهذا ما أشار إليه الرضي بقوله: " وأما (كأين) فهو كاف التشبيه دخلت على (أي) التي هي

(٢٠) انظر: (الدار قطني، السنن، لات :٨/٣٥٢).

(٢١) انظر: (السيوطي، لات: ٢/٤٨٠).

غاية الإبهام إذا قطعت عن الإضافة... لكنه كما قلنا في (كذا) انمحى عن الجزأين، معناهما الإفرادي، وصار المجموع كاسم مفرد بمعنى (كم) الخبرية، فصار كأنه اسم مبني على السكون، آخره نون ساكنة ".(الرضي، الاستراباذي، لات: ١٥١/٣) .

فإنه - وإن كان يعني بالإفراد هنا قبيل المركب - يثبت لنا أن المفرد قد يتهيأ لحلول الإسناد فيه، فيكون في هيئته وشكله مفردا، وفي وظيفته ومعناه جملة، قام مقامها وحل محلها ، فأصبح وجوده في مجال المفردات وصفوفها مجرد انتساب، وهو ما قامت عليه التسمية (مفردية) وأوحت به ، وإلا فهو في مؤداه يمثل جملة ذات إسناد، فنعده على هذا قسما آخر من أقسام الجمل، نظير الجملية ؛ ولو قال قائل: بل نلحقه بقسم الجملية، لم يكن مبعد النجعة.

وقد جعلت في هذا الفصل أشباه الجمل من المفرديات، وألحقتها بها ؛ لأن النحاة يطلقون أحيانا على الظرف لفظ المفرد(٢٢)، قال ابن الأنباري في الأسرار:"ذهب بعض النحويين إلى أنهما يُعَدان من المفردات، لأنه يقدر معهما مستقر"(الأنباري، ١٣٩٥ : ٨٣/١) وانظر شرح الجمل:(ابن عصفور، ١٩٨٠ : ١٩٤/١) وتوضيح المقاصد(المرادي، ٢٠٠٨م : ١٧٤/١)٠ ولأنه – في نظري - إنما عدوه من أشباه الجمل؛ لأجل ما اشتَمُّوه فيه مما وسمته بالمفردية، وسوف ترى أن ماعنوه بشبه الجملة - لأنه لا يفيد فائدة كاملة - أوسع مما بينوه في مصنفاتهم، وهذه أمثلة حررتها، تزيد الأمر وضوحا، وتدل على ما بعجته من أمر المفردية هذا:

جندلاً: في نحو قول العرب " ترباً له وجندلاً " وتفسيرها: ألزمه الله وأطعمه ترباً وجندلاً (٢٣)، وحُذف الفعل ههنا، وجعلوا (ترباً) بدلاً عن قول (تربت) وجندلاً بدلاً عن (جُنْدِلتَ) والقياس فيه الرفع يقال "تربٌ وجندلٌ" وإنما النصب حملاً له على المصادر كقولهم: "تباً له".

قال سيبويه في ذلك: "هذا باب ما جرى من الأسماء مجرى المصادر التي يدعى بها، وذلك قولك ترباً وجندلاً وما أشبه هذا، فإذا أدخلت (لك) فقلت ترباً لك، فإن تفسيرها ههنا كتفسيرها في الباب الأول، كأنه قال: ألزمك الله وأطعمك ترباً و جندلاً، وما أشبه هذا من الفعل، واختزل الفعل ههنا؛ لأنهم جعلوه بدلاً من قولك: تربت يداك وجُنْدِلتَ ". (سيبويه، ١٣١٦ : ٣١٤/١- ٣١٥). وجاء في الحديث: "(حاضت صفية ليلة النَّفر، فقالت: ما أراني إلا حابستكم قال النبيّ صلى الله عليه وسلّم: عقرى، حلقى، أطافت يوم النحر؟ قيل: نعم، قال: فانفري) الحديث في صحيح (البخاري، باب الإدلاج من المحصب، ١٩٨٧ : ٢٧١/٦). وفي التهذيب للأزهري: " قال أبو عبيد: معنى عَقْرَى عقرها الله، وحَلْقَى: حَلَقَها. فقوله عقرها يعني عقر جسَدها. وحَلَقَها: أصابها الله بوجعٍ في حَلْقها. قال أبو عبيد، أصحاب الحديث يروونه " عَقْرَى حَلْقَى "

(٢٢) ولاختلافهم الواسع في الظرف، كما حرره في الجواب (ابن عنقاء، ١٤٣٤هـ: ٦٨/ب).

(٢٣) أو أطعمه الله تربا، ولقاه الله جندلا.

وإنما هو " عَقراً حَلْقاً " قال: وهذا على مذهب العرب في الدعاء على الشيء من غير إرادة لوقوعه، لا يراد به الوقوع ". (الأزهري، ٢٠٠١م: عقر).

وحاشا رسول الله أن يكون داعيا على زوجه وهو القائل فيما رواه ابن ماجه في السنن: خيركم خيركم لأهله وأنا خيركم لأهلي) (ابن ماجه، ١٩٨٤: ٦/١١٩) فلفظ الدعاء السابق حتما محمول على انسلاخ الإسناد، وما ألذها وأجملها من جملية إذ تعطينا الدعابة مع الأحبة ، وإبداء انزعاج المتحدث من الحال، والسلامة من المحذور في آن واحد، فالمفردية هي ذات إسناد، ولكنها حملت هنا على الجملية، حين انسلخت عن إسنادها، لأن الجملية يمكن اعتبارها في أي قسم من أقسام الجملة - بموجب ما يفرضه السياق أو المعنى والإعراب - فيصبح من الجمليات، فمعنى الحديث هنا وسياقه حَوَّل اللفظ من مفرديته إلى الجملية.

ونقل ابن بطال في شرحه للبخاري أن ابن قتيبة أفرد بابا عنوانه: وهذا من باب الدعاء الذي لا يراد به الوقوع". (ابن بطال، ٢٠٠٣: ٧/١٨٧).

إذا في الحديثين السالفين ما يشهد لهما من الدين والنقل والعقل ومن المقام والمقال، بأن حقيقة الدعاء غير مقصودة، ولا يمكن أن يراد مطلقا، وهذا يفضي إلى القول بأن الجملتين فيهما جملية، خلتا من الإسناد المعنوي، وتوقفت عند الإسناد اللفظي، فأول الحديثين من المفردية في الأصل– كما بينت - وثانيهما جملة فعلية، وقد تحول اللفظان إلى قسم الجملية، لأنها إنما تقوم على الانسلاخ، وخلو الإسناد، فمتى وجد ذلك في أي قسم من أقسام الجملة، صار إلى الجملية.

والظرف المُسْتَقَر عندهم: ما كان متعلقه عاماً واجب الحذف نحو: زيد عندك، وظننته عندك، يقول في الجواب: " وكُلُّ موضعٍ تعلق فيه بكون عام واجب الحذف، سمي ظرفاً مُسْتَقَرّاً – بفتح القاف - لاستقرار ضمير عامله المحذوف فيه، فهو مُسْتَقَرٌ فيه، وَحَذْفُ الظرف للعلم به، أو لتعلقه بالاستقرار، وهو الكون العام، كَلاَ حَذْفٍ، وفيما سوى ذلك يسمى ظرفاً لغواً ومُلغى، لخلوه من الضمير، سواء تعلق بمذكور أو محذوف، بواجب الحذف أو جائزه ". (ابن عنقاء، ١٤٣٤هـ: ٦٩/أ).

فالظرف إذا كان مُسْتَقَرّاً، فنحن نعلم أنهم يقولون: انتقل إليه معنى العامل وضميره، وهذا الأمر أيضا ينعكس على العامل، فيصبح من قبيل الجملية، لأنه أصبح مفردة، كما قال ابن هشام في سياق الحديث عن تقدير المتعلق واجب الحذف.

ونحن نلاحظ أن الظرف المُسْتَقَرَ له وجهان: المفردية التي أشرت لها آنفا، والجملية لعامله المحذوف، الذي صار مجردا من الإسناد، وهذا النوع من الجملية لم أذكره في فصل الجملية، لأنه أصبح في حكم العدم، لما حل به من وجوب الحذف.

ومن المفردية أيضاً ضمير القصة، و يسمى: "ضمير الشأن" عند البصريين ؛ ويسميه الكوفيون: "الضمير المجهول": لأنه لم يتقدمه مرجع يعود إليه، وهو: "ضمير يكون في صدر جملة، بعده تفسره دلالته، وتوضح المراد منه، ومعناها معناه ". يسمى: "ضمير القصة "، لأنه يشير إلى القصة "أي: المسألة التي سيتناولها الكلام." ويسمى أيضًا: ضمير الأمر، وضمير الحديث ؛ لأنه يرمز

إلى الأمر المهم الذي يجيء بعده، والذي هو موضوع الكلام والحديث المتأخر عنه، نحو قوله تبارك وتعالى: (فأسرها يوسف في نفسه ولم يبدها لهم قال أنتم شر مكانا والله أعلم بما تصفون) أسر هذا القول فالضمير المؤنث يعود على (أنتم شر مكانا والله أعلم بما تصفون).

ولهذا الضمير أحكام، أهمها ستة، وهي أحكام يخالف بها القواعد والأصول العامة ؛ ولذلك لا يلجأ إليه النحاة إذا أمكن اعتباره في سياق جملته نوعًا آخر من الضمير " (حسن، ط١٥: ٢٥٣/١). وكذلك من المفردية الوصف في أحد وجهيه، لأنه كالنعامة ذات وجهين، تراه مرة في قوة المفردات، ومرة في قوة الجمل، يشير إلى ذلك الخضري في حاشيته بقوله: " والتراكيب المفيدة ترجع إلى جملتين: فعلية، ومنها جملة النداء كما مر واسمية، ومنها اسم الفعل مع مرفوعه، والوصف المكتفي بمرفوعه. وأما قولهم: الوصف مع مرفوعه ولو ظاهراً في قوة المفرد، فمخصوص بغير هذا، وبغير صلة " أل " فإنها في قوة جملة فعلية " (الخضري، لات: ٢٠٧/١).

ومن المفردية أيضا أسماء الأفعال المنقولة من الظرف، نحو: (عَلَيْكُمْ أَنْفُسَكُمْ) (المائدة ١٠٥) أي: الزَمُوا شأنَ أنفسكم، و(دُونَكَ زيداً) بمعنى خُذْه، و(مَكَانَكَ) بمعنى أثْبُتْ، و(أَمَامَكَ) بمعنى تَقَدَّمْ، و (وَرَاءك) بمعنى تَأَخَّرْ، و(إِلَيْكَ) بمعنى تَنَحَّ.

ومن المفردية كذلك خبر عسى: في نحو قولهم: "عسى الغويرُ أبؤساً" (الميداني، ١٩٧٩: ١٧/٢)، وقد جاء خبر الفعل (عسى) مفرداً، إذ لا يكون خبره إلا جملة، قال ابن هشام في أوضحه: (ويعملن عمل "كان "إلا أن خبرهن يجب أن يكون جملةً ، وشذ مجيئه مفرداً بعد " كاد " و " عسى "). (ابن هشام، لات: ٢٧١/١).

وحكم ابن مالك _في الكافية، وتبعه ابن عقيل في شرح الألفية _على مجيء خبر (عسى) اسماً بالندرة، (ابن مالك، ١٩٨٢: ٨٧/١)و(ابن عقيل، ١٩٨٧: ٢٩٨/١).

ولكنه في المثال جاء مفرداً حملاً على خبر كان في نحو قوله تعالى (وكان ربك قديراً) (الفرقان: ٥٤) قال سيبويه: كما جعلوا "عسى" بمنزلة "كان" في قولهم: "عسى الغوير أبؤساً" وقال: " كما أن عسى لها في قولهم: "عسى الغوير أبؤساً" حال لا تكون في سائر الأشياء ". (سيبويه، ١٣١٦هـ: ٥١/١، ١٥٩).

فمجيء خبر (عسى) مفردا، حمله على المفردية عندي أقرب، وأولى من حكم النحاة مرة بشذوذه ومرة بندرته، وأخرى بحمل عسى على كان.

ومن المفردية تلك المفردات الواقعة بعد القول ؛ لأنها كما يقول النحاة مقتطعة من جمل، يقول ابن عصفورفي شرح الجمل: " إن هذه المفردات الواقعة بعد القول إنما تحكى من كلام المتكلِّم بها، وباطل أن يتكلم بالمفردات من غير أن يلفظ بها في جملة، فإذا ثبت أنها منقطعات من جمل، فينبغي أن تعامل معاملة الجمل، وبذلك ورد السماع، قال امرؤ القيس:

إذا ذقتُ فاها قلتُ: طعمُ مُدامةٍ

والنصب على تقدير: ذقتُ طعمَ مدامةٍ، فهو حكاية على الروايتين.

وعلى هذا ينبغي أن يحمل قوله تعالى: {يُقَالُ لَهُ إِبْراهِيمُ}(الأنبياء: ٦٠). على تقدير يقال له: يا إبراهيم. فحكي.

ومن رأى الإعراب في المفرد يحمل (إبراهيم) على أنه مفعول مرفوع بـــ (يُقَال) ". (ابن عصفور، ١٩٨٠: ١٢٦/٣).

فهذه المفردة التي تقع بعد القول- مضمونها جملة - هي مفردية على ما قررناه.

ويمكن أن نعد من المفردية (لا) في قولهم (إما لا) قال عنها سيبويه: " زعم الخليل- رحمه الله- أنهم أرادوا إن كنت لا تفعل غيره، فافعل كذا وكذا إمالا، ولكنهم حذفوه لكثرته في الكلام، ومثل ذلك حينئذ الآن، إنما تريد واسمع الآن". (سيبويه، ١٣١٦هـ: ٣٧٢/١).

"وأصلها إنْ وَمَا وَلاَ، فأدْغِمَت النون في الميم، وَما زائدة في اللفظ لا حُكْم لها، حُذِفَ الفِعْل فجرَتْ (لا) مَجْرَى النَّائِب.

وكذلك (يا) النداء، و(بلى) لأنها نابت عن الجمل، وقد نص على ذلك الأشمونيفي شرح الألفية، قال: " وقد أميل من الحروف بلى، ويا في النداء، و (لا) في قولهم: إمَّالا، لأن هذه الأحرف نابت عن الجمل، فصار لها بذلك مزية على غيرها ". (الأشموني، لات: ٤٢/١).

وخلاصة القول أن جميع ما ينتسب إلى الجملة المفردية مما ذكرت، وما لم أذكر، ربما يلتحق كله بأشباه الجمل، التي إنما سميت بشبه الجملة ؛ لأنها لا تفيد فائدة كاملة، وهذا الصنف جعلته جميعا تحت المفردية التي رأيتها قسما مستقلا من أقسام الجمل، ولك أن تجعلها من الجملية توسعا ؛ على اعتبار جامع التحول في القوة بينهما، فإحداهما في قوة الجملة، والأخرى في قوة المفرد.

الخاتمة

بعد هذا التطواف في مصنفات أهل العلم على اختلاف مشاربهم،نخلص إلى عدد من الثمرات والنتائج، من أهمها:

- كشفت الجملية – كما رأيت - عن كثير من أسرار الظواهر النحوية التي جَرَّت إلى الخلاف النحوي، كالتعليق، و(كان) الزائدة وفراغها من الفاعل، والحال المشبهه للظرف، وجواب الشرط المحذوف، وخلو جملة الخبر من الرابط، ووقوع الجملة فاعلا، وغير ذلك من المواضع التي رصدها البحث.

- الجملية تؤيد مخالفة ظاهر بعض النصوص الشرعية في حدود ما قرره أهل العلم ، وتَوَافَقَ مع النصوص ومقاصد الشريعة، وهي برهان على من أنكر القول بالمجاز في بعض آيات القرآن.

- الأخذ بمبدأ الجملية يعمل على توسيع دائرة الأسلوب العربي في التعبير، ويمنح المتحدث فرصة اختيار الأسلوب الأقوى والأبلغ، فحلول الجملة محل المفرد، كما ذكر أبو حيان أبلغ من المفرد، كما أنها ستدعم بعض ما عليه الدراسات الحديثة من قضايا تتعلق بالإسناد.

- أظهرت الدراسة أن عندنا في مقابل الجملية، وما يُحْمَل عليها، ما وسمناه بالمفردية، وهو أمر يقابل

الجملية تماما، فهو قسم من أقسام الجملة، تنضوي تحته أشباه الجمل.

وإني لأوصي بدراسة لغوية شرعية مشتركة، تنفذ إلى مواطن النصوص في الأدلة الشرعية، المبنية على التعصب المذهبي، وغيره مما اختلفت فيه الأفهام، وتمحصها في ضوء الجملية، وما تحمله في طياتها من رِفْدٍ نحوي ولغوي، ربما يساعد إلى حد كبير في حل كثير من مواطن الخلاف الشرعي.

المصادر والمراجع

- **ابن الأثير، المبارك بن محمد**، *النهاية في غريب الحديث والأثر*. إشراف: علي بن حسن الحلبي. دار ابن الجوزي، المملكة العربية السعودية، ط١ ، ١٤٢١هـ.

- **الأخفـش، أبو الحسن سعيد بن مسعدة**، *معاني القرآن*، ت: فائز فارس، ط٣، ١٩٨١م.

- **الأزهري، خالدبن عبد الله بن أبي بكر**، *التصريح بمضمون التوضيح*، دار الفكر بيروت •

- **الأزهري، محمد بن أحمد**، *تهذيب اللغة*، ت: محمد عوض، إحياء التراث - بيروت - ٢٠٠١م

- **أشبير، بشير**، *من لسانيات الجملة إلى علم النص* - مجلة الموقف الأدبي — العدد ٤٠١.

- **الأشموني، علي بن محمد**، *شرح الأشموني على ألفية ابن مالك*، البابي الحلبي وشركاه •

- **الألوسي، محمود بن عبد الله**، *روح المعاني في تفسير القرآن العظيم*، صححه: محمد حسين العرب. دار الفكر، بيروت، ١٩٩٧.

- **الأنباري، أبوالبركات عبد الرحمن بن محمد**، *أسرار العربية*، تحقيق محمد بهجة البيطار، المدني، دمشق ١٩٧٥م •

- *الإنصاف في مسائل الخلاف*، ت: محمد محي الدين، ط١ ، ١٩٥٣م.

- **الأنباري، محمد بن القاسم**، *الزاهر فى معاني كلمات الناس*، ت: حاتم صالح الضامن - مؤسسة الرسالة - بيروت - ١٤١٢ هـ - ١٩٩٢.

_ **أنيس، إبراهيم**، *من أسرار اللغة*، ط٣ ـ الأنجلو المصرية ١٩٦٦.

- **القرطبي، ابن بطال**، *شرح صحيح البخاري*، ت: ياسر بن إبراهيم - الرشد - الرياض - ٢٠٠٣م

- **البخاري، محمد بن إسماعيل**، *الجامع الصحيح* - دار الشعب — القاهرة — ط١ ، ١٤٠٧ — ١٩٨٧.

- **البغدادي، عبدالقادر بن عمر**، *خزانة الأدب ولب لباب لسان العرب على شواهد شرح الكافية*— دار صادر — بيروت •

- **البغوي، الحسين بن مسعود**، *معالم التنزيل*، ت: محمد النمر، دار طيبة ١٩٩٧ م .

- **البقاعي، إبراهيم بن عمر**، *نظم الدرر في تناسب الآيات والسور*، دار الكتب العلمية - بيروت — ١٤١٥هـ.

- **البلاذري، أحمد بن يحيى بن جابر**، *فتوح البلدان*، رقمي.

- **البيضاوي، عبد الله بن عمر الشيرازي**، *أنوار التنزيل وأسرار التأويل* - دار الفكر — بيروت.

- **البيهقي، أحمد بن الحسين**، *السنن الكبرى*، الناشر: مجلس دائرة المعارف النظامية حيدر آباد: ط١، ـ ١٣٤٤ هـ

- *شعب الإيمان* - الرشد بالرياض الطبعة: الأولى، ١٤٢٣ هـ - ٢٠٠٣ م.

- **الرافعي، مصطفى صادق**، *تاريخ الأدب العربي*، مصدر رقمي.

- **التبريزي، محمد بن عبد الله الخطيب**، *مرقاة المفاتيح شرح مشكاة المصابيح* - الهند.

- **الثعالبي، عبد الرحمن بن محمد بن مخلوف**، *الجواهر الحسان في تفسير القرآن* - مؤسسة الأعلمي - بيروت.

- **الجرجاني، عبد القاهر بن عبد الرحمن**، *دلائل الإعجاز*، ، ت: محمد التنجي الناشر: دار الكتاب العربي – بيروت ط١، ١٩٩٥.

- **الجرجاني، علي بن محمد الشريف**، *كتاب التعريفات*، . مكتبة لبنان، بيروت ١٩٩٠.

- **ابن جني، أبو الفتح عثمان**،*الخصائص*، تحقيق محمد علي النجار، الناشر دار الكتاب، بيروت.

- *سر صناعة الإعراب*، دراسة وتحقيق حسن هنداوي – دار القلم – دمشق – الطبعة الأولى ١٤٠٥هـ - ١٩٨٥م.

- *المحتسب في تبيين وجوه شواذ القراءات والإيضاح عنها*، ت: النجدي ناصف، دار سزكين، إستانبول: ١٩٨٦.

- **حسن، عباس**، *النحو الوافي*، - دار المعارف - الطبعة الخامسة عشرة.

- **ابن حزم، الأندلسي القرطبي الظاهري**، *الإحكام في أصول القرآن*، مصدر رقمي.

- *الفصل في الملل والأهواء والنحل*، - مكتبة الخانجي – القاهرة.

- **الحكمي، حافظ بن أحمد**، *أعلام السنة المنشورة*، تحقيق حازم القاضي - وزارة الشؤون الإسلامية والأوقاف - الرياض - ١٤٢٢هـ.

- **الحمزاوي، علاء إسماعيل**،*الأفعال اللاشخصية في القرآن*، جامعة المنيا، ١٩٩٨.

- الجملة الدنيا والجملة الموسعة في كتاب سيبويه، لات، مصدر رقمي.

- **ابن حنبل، أبو عبدالله أحمد**،*المسند*، مؤسسة قرطبة – القاهرة:

- **موقف شوقي ضيف من الدرس النحوي**، *دراسة في المنهج و التطبيق*، كلية الآداب ـ جامعة المنيا.

- **أبو حيان، الأندلسي**، *ارتشاف الضرب من لسان العرب*. ت: مصطفى أحمد النماس، ط: المكتبة الأزهرية للتراث ـ ١٩٩٧م.

- *البحر المحيط*، ت: صدقي محمد جميل - دار الفكر ـ بيروت – ١٤٢٠ هـ.

- **ابن خالويه، الحسين بن أحمد**، *الحجة في القراءات السبع*، ت: عبد العال سالم، الشروق، بيروت، ط٢، ١٩٧٧م.

- **ابن حجر العسقلاني، أحمد بن علي**، *الدرر الكامنة في أعيان المئة الثامنة*، حيدر أباد، ١٩٤٥م.

- **الخضري، محمد بن مصطفى**، *حاشية الخضري على ابن عقيل*. دار إحياء الكتب العربية .

- **ابن دريد، أبو بكر محمد بن الحسن**، *جمهرة اللغة*. حيدر آباد ١٣٤٤هـ.

- **أبو داود، سليمان بن الأشعث**، *سنن أبي داود*، ت: محمد محي الدين عبد الحميد، ط١، حمص، ١٩٦٩م .

- **الدار قطني، أبو الحسن علي بن عمر**، *سنن الدار قطني* ــ مؤسسة الرسالة، بيروت.

- **الرازي، محمد بن عمر**، *مفاتيح الغيب*: ط١، دار الكتب العلمية، لبنان: ١٤١١هـ- ١٩٩٠م.

- **الاستراباذي، محمد بن الحسن الرضي**، ، *شرح شافية ابن الحاجب*، ت: محمد نور الحسن، ومحمد الزفراف، ومحمد محي الدين عبد الحميد، دار الكتب العلمية بيروت.

- **الرماني، علي بن عيسى**، *رسالتان في اللغة* ت: إبراهيم السامرائي - دار الفكر - عمان، ١٩٨٤.

- **الزَّبيدي، محمّد بن محمّد الحسيني**، *تاج العروس من جواهر القاموس*، دار صادر المطبعة الخيرية، القاهرة، ١٣٠٧هـ.

- **الزركشي، بدر الدين محمد بن بهادر**، *البحر المحيط في أصول الفقه*، ت: محمد محمد تامر، - دار الكتب العلمية – بيروت: ٢٠٠٠م

- **الزمخشري، أبو القاسم محمود بن عمر**، *الكشاف عن حقائق التنزيل وعيون الأقاويل*، دار المعرفة، بيروت

- **أبو القاسم محمود بن عمر**، *المفصّل في صنعة الإعراب*، بيروت .

- **البغدادي، محمد بن السري ابن السراج**، *الأصول في النحو*، ت: عبد الحسين الفتلي، مؤسسة الرسالة بيروت – الطبعة٢، ١٩٨٨م .

- **السعدي، عبد الرحمن بن ناصر**، *تيسير الكريم الرحمن فى تفسير كلام المنان* - الرئاسة العامة لإدارة البحوث العلمية والإفتاء - الرياض ١٤٠٤ هـ.

- **ابن سلام، أبو عبيد**، *الأمثال* – مصدر رقمي.

- **أبو السعود، محمد بن محمدالعمادي**، إرشاد العقل السليم إلى مزايا الكتاب الكريم - مصدر رقمي.

- **السّكاكيّ، أبو يعقوب يوسف**، *مفتاح العلوم*، ضبطه وشرحه نعيم زرزور، ط١ ، دار الكتب العلميّة، لبنان، ١٩٨٣م.

- **السمعاني، منصور بن محمد**، *تفسير القرآن*، ت: ياسر بن إبراهيم وغنيم بن عباس، دار الوطن – الرياض - ١٩٩٧م.

- **السمين الحلبي، أحمد بن يوسف بن عبد الدايم**، *الدر المصون في علوم الكتاب المكنون*، ت: أحمد الخراط – دار القلم – دمشق – ط١ ، ١٩٨٦م.

- **السيوطي، عبد الرحمن بن أبي بكر**، *بغية الوعاة في طبقات اللغويين والنحاة*، ت: محمد أبو الفضل إبراهيم، دار الفكر، ط٢، ١٣٩٩هـ - ١٩٧٩م .

- *الجامع الكبير،أو جمع الجوامع*، مصدر رقمي.

- المزهر في علوم اللغة، دار الكتب العلمية - بيروت، ط١، ١٩٩٨.

- *همع الهوامع في شرح جمع الجوامع*، تحقيق عبد العال سالم مكرم، دار البحوث العلمية الكويت ١٩٧٩م .

- **سيبويه عمرو بن عثمان بن قنبر**، *الكتاب*، طبعة بولاق، ١٣١٦هـ .

- **السهيلي، عبد الرحمن بن عبد الله**، *نتائج الفكر في النحو*، ت: محمد إبراهيم البنا، دار الرياض للنشر والتوزيع ـ الطبعة٢، ١٤٠٤هـ ـ ١٩٨٤م.

- **ابن السيد، عبد الله بن محمد بن البطليوسي**، *الحلل في شرح أبيات الجمل*، ت: مصطفى إمام، الدار المصرية للطباعة والنشر، ط١، ـ ١٩٧٨م.

- **بن سيدة، أبو الحسن علي بن إسماعيل الأندلسي**، *المحكم والمحيط الأعظم*، تحقيق عبد الحميد هنداوي، دار الكتب العلمية، بيروت، ط١، ٢٠٠٠م.

- **الشوكاني ، محمد بن علي**، *البدر الطالع بمحاسن ما بعد القرن السابع*، القاهرة.

- **ابن الصايغ، محمد بن الحسن**، *اللمحة في شرح الملحة*، ت: ابراهيم الصاعدي.

- **الصافي، خديجة محمد**، *نسخ الوظائف النحوية في الجملة العربية*، دار السلام للطباعة والنشر، القاهرة ١٤٢٩ هـ - ٢٠٠٨ م.

- **ابن عادل، عمر بن علي الدمشقي**، *تفسير اللباب* - دار الكتب العلمية ـ بيروت

- **ابن عاشور، محمد الطاهر التونسي**، *التحرير والتنوير*، مؤسسة التاريخ العربي، بيروت –، الطبعة١، ١٤٢٠هـ/٢٠٠٠م

- **العباسي، عبد الرحيم بن أحمد**، *معاهد التنصيص على شواهد التلخيص* ت: محمد محي الدين عبدالحميد، عالم الكتب بيروت.

- **ابن عبد البر، أبو عمر يوسف التمري القرطبي**، *التمهيد لما في الموطأ من المعاني والأسانيد*، ت: مصطفى العلوى: مؤسسة قرطبة، مصر ١٤١٠.

- **ابن عجيبة، أحمد بن محمد بن المهدي**، *البحر المديد فى تفسير القرآن المجيد* - دار الثناء للطباعة – مصر.

- **ابن عرفة، محمد بن محمد المالكى**، *تفسير ابن عرفة*، - مركز البحوث بالكلية الزيتونية - تونس - ١٩٨٦ م.

- **ابن عصفور، علي بن مؤمن الاشبيلي**، *شرح جمل الزجاجي*، ت: صاحب أبو جناح، وزارة الأوقاف والشئون الدينية العراقية، مؤسسة دار الكتب، جامعة الموصل، ١٩٨٠م

- **الأندلسي، ابن عطية عبدالحق بن غالب**، *المحرر الوجيز في تفسير الكتاب العزيز*، مخطوط.

- **العسكري، الحسن بن عبد الله بن سهل**، *كتاب الصناعتين: الكتابة و الشعر* –مصدر رقمي.

- **العكبري، أبو البقاء عبد الله بن الحسين**، *اللّباب في علل البناء والإعراب*، ت: غازي مختار طليمات، وعبد الإله نبهان، دار الفكر، دمشق، ط ١، ١٤١٦هـ.

- **ابن عقيل، عبد الله بن عبد الرحمن**، *شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك*، بتعليق قاسم الرفاعي، دار القلم، بيروت، ط١- ١٩٨٧م٠

- **ابن عنقاء، محمد الخالص**، *تشنيف السمع بشرح شروط المثنى والجمع*، ت: محمد بن حسن العمري، شراع للنشر– دمشق – ٢٠٠٩م.

- ـــــــــــــــ *الجواب السامي*، ت: محمد بن حسن العمري، إحياء التراث – جامعة أم القرى: ١٤٣٣هـ.

- ـــــــــــــــ *غرر الدرر الوسيطية* بشرح المنظومة العمريطية، وت: محمد بن حسن العمري – القاهرة - دار المحدثين ٢٠١١م.

- **الغلاييني، مصطفى**، *جامع الدروس العربية*، صيدا بيروت، ١٩٩٥.

- **الضبي، المفضل بن محمد بن يعلى**، *أمثال العرب*، ت: د.إحسان عباس. الطبعة الأولى - بيروت ١٩٨١م.

- **الفارسي، الحسن بن أحمد**، *البغداديات*، ت: صلاح السنكاوي، العاني، بغداد، ١٩٨٣م

- الفاكهي، عبد الله بن أحمد المكي، مجيب الندا إلى شرح قطر الندى، الحلبي بمصر، الطبعة ٢، ١٩٧١م.

- **الفراء، أبو زكريا يحيى بن زياد**، *معاني القرآن*، ت: أحمد يوسف نجاتي، ومحمد علي النجار، الهيئة المصرية العامة للكتاب ١٩٨٠م.

- **الفيروز أبادي، مجد الدين محمد بن يعقوب**، *القاموس المحيط*، طبعة قديمة ليس بها إشارة إلى طابع أو ناشر ٠

- **القرطبي، أبو عبد الله محمد بن أحمد**، *الجامع لأحكام القرآن*، ت: سمير البخاري، عالم الكتب، الرياض، الطبعة: ٢٠٠٣ م

- **القيسي، مكي بن أبي طالب**، *مشكل إعراب القرآن*، ت: ياسين محمد السواس، دار المأمون للتراث ـ دمشق.

- **ابن قيم الجوزية، محمد بن أبي بكر**، *إعلام الموقعين عن رب العالمين* - دار الجيل - بيروت، ١٩٧٣.

- **الكفوي، أبو البقاء أيوب بن موسى الحسيني**، *كتاب الكليات*، ت: عدنان درويش - مؤسسة الرسالة - بيروت - ١٤١٩هـ -

- **الكندي، امرؤ القيس بن حجر بن الحارث**، *ديوان شعر*، كتب هوامشه وشرحه جماعة من الأدباء، بإشراف دار الكتب العلمية ـ بيروت ـ الطبعة الأولى ١٩٨٣هـ.

- **ابن ماجة، محمد بن يزيد القزويني**، *سنن ابن ماجة*، ت: محمد مصطفى الأعظمي، شركة الطباعة العربية – الرياض – الطبعة الثانية ١٩٨٤م ٠

- **ابن مالك، محمد بن عبد الله**، *أوضح المسالك*، ت: : يوسف البقاعي - دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع.

- ـــــــــــــــ *شرح الكافية الشافية*، ت: عبدالمنعم هريدي دار المأمون للتراث، الطبعة الأولى ١٤٠٢هـ ـ ١٩٨٢م.

- **المبرد، محمد بن يزيد**، *المقتضب*، ت: محمد عضيمة، المجلس الأعلى للشئون الإسلامية القاهرة ١٣٩٩هـ.

- ـــــــــــــ *الكامل*، ت: محمد الدالي، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط١، :١٩٨٦م.

- **المرادي، بدر الدين حسن بن قاسم**، *توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك*، ت: عبد الرحمن سليمان، دار الفكر،ط١: ١٤٢٨هـ - ٢٠٠٨م

- ـــــــــــــ *الجنى الداني في حروف المعاني*، ت: طه محسن، جامعة الموصل ١٣٩٦هـ - ١٩٧٦م.

- **الميداني، أبو الفضل أحمد بن محمد**، *مجمع الأمثال*. ت: محمد أبو الفضل إبراهيم.القاهرة ١٩٧٩م.

- **النيسابوري، مسلم بن الحجاج**، *صحيح مسلم*. دار الآفاق الجديدة ـ بيروت ـ

- **المناوي، زين الدين عبد الرؤوف**، *التيسيربشرح الجامع الصغير* - الرياض - ١٤٠٨هـ - ١٩٨٨م.

- **المصري، ابن منظور محمد بن مكرم**، *لسان العرب*، دار صادر، بيروت ١٣٨٨هـ - ١٩٦٨م.

- **الذبياني، النابغة زياد بن معاوية**، *ديوان* - المطبعة الأهلية - بيروت.

- **النَّحَّاس، أحمد بن محمد**، *معاني القرآن*، ت: محمد الصابوني، جامعة أم القرى - مكة المرمة ط١، ١٤٠٩م

- **المصري، ابن هشام عبدالله بن يوسف الأنصاري**، *أوضح المسالك إلى ألفية*،ت: يوسف الشيخ محمد البقاعي - دار الفكر - بيروت.

- ـــــــــــــ *شرح قطر الندى وبل الصدى*، ت: محمد محي الدين عبدالحميد مطبعة السعادة ـ مصر ـ ط١١، ١٩٦٣م.

- ـــــــــــــ *مغني اللّبيب*، ت: مازن المبارك ومحمّد عليّ حمد الله، دار الفكر، بيروت ط (٥) ١٩٧٩م.

- ـــــــــــــ *شرح اللمحة البدرية*، ت: صلاح روَّاي، القاهرة ١٩٨٥ م.

- **ابن يعيش، يعيش بن علي**، *شرح المفصل*، عالم الكتب، القاهرة.

- **الواحدي، علي بن أحمد**، *الوجيز في تفسير الكتاب العزيز*، مصدر رقمي.

- **الوراق، محمد بن عبد الله**، *علل النحو*، ت: محمود جاسم، الرشد - الرياض - ١٤٢٠ هـ